بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الـدراسات التجـارية

قسـم الإقتصاد التطبيقي

مساهمة القطـــاع الـــــزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان

الفترة من (١٩٩٠_٢٠١٥م)

Contribution of the Agricultural Sector to the Gross Domestic Product in the Sudan

In the period from (1990-2015)

بحث تكميلي لإستيفاء درجة البكلاريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطلاب:

١. أحمد خيري محمد دياب

٢. عبد الله مزمل عبد الرحمن نصر

٣. عبد الملك عثمان حسن ادم

٤. مصطفى محمد عبد الرحمن أبوعصا

إشـراف:

د. عـلي احمد الأمـين

1438هـ- ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــــــة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

(وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ (٩) وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ (١٠) رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ(١١)).

صدق الله العظيم

سورة ق الآيات (٩-١١)

الاهـــــداء

أهدي هذا البحث إلى كل من أنار شعلة العلم في حياتي

إلى زهرة قلبي ،،،، أمي الحبيبة

إلى سندي ونور عيني،،،، أبي الغالي

إلى أصدقائي وإخواني وإخواتي الأحباء

إلى كل

أساتذتي الأجلاء بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

قسم الإقتصاد التطبيقي

الباحثون

الشكـر والتقـدير

ترتعش الأيدي عذراً وتتوارى الحروف خجلاً وينفرط عقد الكلمات التي تذوب أسفاً لأننا لا نجد التعابير التي تليق بالشكر،،،

والشكر أولاً لله عز وجل على أن هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،،، ونتقدم بأسمى آيات الشكر للأستاذ الجليل الدكتور/ **علي أحمد الأمين** الذي إكتسبنا منه العلم والصبر،،،

وأيضاً الشكر إلى مكتبة الدراسات العليا والدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإلى بنك السودان المركزي ووزارة المالية .

المستخلص

تناولت الدراسة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان في االفترة من (١٩٩٠— ٢٠١٥م) وتركزت مشكلة الدراسة في معرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي و المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان وماهي الإسباب التي أدت الى تطور قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تساهم في الناتج االمحلي الإجمالي .

تمثلت فرضيات الدراسة في أن القطاع الزراعي يعاني من مشاكل طبيعية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية ، وأن قطاع الخدمات أصبح يحتل موقعاً متقدماً ومنافس لعائدات الإنتاج من القطاعات الأخرى .

هدفت الدراسة إلى معرفة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان ، ومعرفة مدى مساهمة القطاع االزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والتحليل الوصفي لوصف وتحليل البيانات .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القطاع الزراعي كان يساهم بنسبة كبيرة قبل ظهور البترول ، وأن القطاع الزراعي يعاني من مشاكل طبيعية وإقتصادية وسياسية .

ومن أهم التوصيات ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي خاصة بعد إنخفاض عائدات النفط بسبب الإنفصال ، دراسة ومعرفة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي ، واخيراً زيادة الإهتمام بقطاع الخدمات لأنه اصبح أحد الأركان الأساسية للإقتصاد نظراً للعادات التي حققها .

Abstract

The study focused on the contribution of the agricultural sectorto the gross domestic product in the Sudan during the period 1990-1995. The problem of the study focused onthe problems facing the agricultural sector in Sudan and the reasons that led to the development of the services sector compared to other sectors that contribute to the GDP. The hypotheses of the study were that the agricultural sector suffers from natural, economic, social and political problems, and that the services sector has become an advanced and competitive position for production revenues from other sectors. The study aimed at identifying the problems facing the agricultural sector in Sudan and finding out the contribution of the agricultural sector to the GDP. The study followed the historical approach and descriptive analysis to describe and analyze data. One of the most important findings of the study is that the agricultural sector contributed a large proportion beforethe emergence of oil, and that the agricultural sector suffers from natural problems, economic and political. One of the most important recommendations is the need to pay attention to the agricultural sector, especially after the decline in oil revenues due to separation, study and knowledge of the problems facing the agricultural sector, and finally increase the interest in the services sector because it has become one of the main pillars of the economy due to the customs achieved.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة	
المبحث الأول	١
مشكلة البحث	٢
فروض البحث	٢
أهداف البحث	٢
أهمية البحث	٣
منهجية البحث	٣
حدود البحث	٣
هيكل البحث	٤
المبحث الثاني	٥
الفصل الثاني : الإطار النظري	
المبحث الأول : مفهوم وأنواع وأهمية وخصائص الزراعة	١٢
المبحث الثاني : الزراعة في السودان	١٩
الفصل الثالث : الناتج المحلي الإجمالي	
المبحث الأول : مفهومه ومكوناته ومحدداته وطرق حسابه	٣٠

المبحث الثاني : القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي	٤٢
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الفترة من (١٩٩٠م-٢٠١٥م)	٤٧
المبحث الثاني: التحليل الوصفي	٥١
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	
النتائج	٦٠
التوصيات	٦١
قائمة المصادر والمراجع	٦٢

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يعتمد الإقتصاد السوداني على القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع الرئيسي للأنشطة الإقتصادية الأخرى وذلك للظروف الطبيعية التي يتمتع بها السودان من مناخ ومياه وأراضي صالحة للزراعة.

يتكون القطاع الزراعي من عدة قطاعات فرعية تتفاوت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشمل الزراعة المروية ، الزراعة المطرية بشقيها الآلي والتقليدي ، كذلك قطاع الثروة الحيوانية الذي يعتبر الوجه الآخر للقطاع الزراعي ، كل هذه الإمكانيات يمكن أن تجعل السودان سلة غذاء العالم العربي والأفريقي ، إلا أنه أصبح مستورد للغذاء ، فضلاً عن أن نصيب الفرد من الغذاء قليل ولقد عجزت السياسات الزراعية والإقتصادية عن تحقيق فائض إقتصادي يمكنه من مواكبة النمو الحضري والسكاني وتحقيق الأمن الغذائي .

الزراعة بشقيها النباتي والحيواني من الأنشطة الحيوية التي تلعب دوراً هاماً في حياة المجتمع فهي المصدر الرئيسي لإنتاج السلع الغذائية للسكان ، إضافة لإسهامها في الصادرات وفي توفير العمل وإعمار الأرض وتحقيق التنمية الإقتصادية وتنشيط القطاعات الأخرى ذات الصلة .

وبما أن السودان يتمتع بميزة نسبية لإنتاج السلع الغذائية والزراعية ، فإن ذلك يحتم على القطاع الزراعي أن يلعب دوراً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن ذلك يتوقف على مدى مرونة ومواكبة القطاع الزراعي للتغيرات المحيطة ، مثل تغيرات أسعار السلع الغذائية العالمية ومنافسة السلع المحلية للسلع المستوردة .

مشكلــة الدراسة:

يمتلك السودان موارد زراعية كبيرة ومتنوعة ، تتيح للقطاع الزراعي إمكانية أن يكون القطاع الرائد والقائد لعملية التنمية الإقتصادية في البلاد .

وتتمثل مشكلة الدراسة في تناقص مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥م) ، ويمكن صياغتها من خلال الأسئلة التالية:

١- ما نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي؟

٢- ما أهم هي المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان؟

٣- هل التمويل المقدم من قبل البنوك أدى إلى النهوض بالقطاع الزراعي؟

فرضيات الدراسة:

١- يساهم القطاع الزراعي بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي .

٢- يعاني القطاع الزراعي من عدة مشاكل.

٣- أن التمويل المقدم من قبل البنوك غير كافي للنهوض بالقطاع الزراعي.

أهداف الدراسة:

١- معرفة مدي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

٢- معرفة أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان .

٣-معرفة المجهودات الخاصة بالنهوض باالقطاع الزراعي.

أهميـة الـدراسة:

- **الأهمية العلمية:**

تكمن أهمية البحث العلمية في إثراء المعرفة العلمية من خلال دراسة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومدى تأثر القطاعات الصناعية والخدمية بذلك .

- **الأهمية العملية:-**

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أهمية القطاع الزراعي في السودان ومدى الإهتمام به من قبل جهات الإختصاص.

منـهجيـة الـدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لوصف وتحليل البيانات .

حـدود الدراسة:

- **الحدود المكانية: جهورية السودان.**
- **الحدود الزمنية: الفترة من (١٩٩٠م-٢٠١٥م).**

هيكل الدراسـة:

يتكون البحث من خمسة فصول حيث يتناول الفصل الأول (الإطار المنهجي للدراسة) ويشمل مبحثين المبحث الأول : منهجية البحث (المقدمة) ، والمبحث الثاني : الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني (الإطار النظري) يحتوي علي مبحثين المبحث الأول: مفهوم وأنواع أهمية وخصائص الزراعة المبحث الثاني : الزراعة في السودان .

والفصل الثالث (الناتج المحلي الإجمالي) ويحتوي على مبحثين المبحث الأول : مفهومه ومكوناته ومحدداته وطرق حسابه و المبحث الثاني : القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي ، الفصل الرابع (الدراسة المدانية) وأيضاً أحتوى على مبحثين المبحث الأول: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي في السودان ، والثاني: التحليل ووصف البيانات.

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة :-

١/ مراد جابر الأغا (٢٠١٥ م)[١] :-

تتركز مشكلة الدراسة في الكشف عن مدى تأثير الضرائب في نمو الناتج المحلي في السودان وعلى نظام الضرائب في السودان خلال (١٩٨١-١٩٨٢-٢٠٠٣م) .

تتمثل فرضيات الدراسة في أن للضرائب اثر فعال في تحديد الناتج المحلي سلباً وإيجاباً والضرائب بإعتبارها متغير خارجي .

تهدف الدراسة إلى تقويم سياسة الضرائب على إقتصاد السودان في الفترة من (١٩٨١-١٩٨٢-٢٠٠٣م) .

إستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي القياسي .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نظام الضرائب في السودان لم يفلح في تحقيق نتائج ايجابية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

٢/ عبد الله عبد الرحمن محمد محمود (٢٠١٠م)[٢] :-

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التمويل الزراعي من أكبر أسباب تدهور الزراعة في السودان وعدم تطورها .

---

[١] مراد جابر الأغا ، أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي ، ٢٠١٥م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

[٢] عبد الله عبد الرحمن محمد محمود ، دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي ، ٢٠١٠م ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

تمثلت أهم الفرضيات التي قامت عليها الدراسة أن بنك الشمال الإسلامي يساهم بصورة أساسية في التمويل الزراعي في السودان .

الهدف من هذه الدراسة بيان وتوضيح دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي ، وذلك من خلال دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي .

إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي المستند على دراسة الحالة وإختارت بنك الشمال الإسلامي .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن بنك الشمال الإسلامي يسهم بدور فعال في تمويل الإنشطة الزراعية في السودان مقارنة بالبنوك الآخرى ومن أهم التوصيات هي أن على إدارة بنك الشمال العمل على زيادة رأس مال البنك حتى يتمكن البنك من زيادة التمويل الممنوح للقطاع الزراعي .

٣/ مفيدة محمد علي يوسف (٢٠٠٩ م)[١] :-

وتنحصر مشكلة الدراسة في إن السودان يذخر بموارد عظيمة وهائلة ولكن بالرغم من وجود هذه الموارد إلا أن الإنتاج الزراعي لم يفي حتي الأن لإحتياجات الغذاء المحلية .تتمثل فرضيات الدراسة في أن السودان أكثر عرضة للآثار السالبة للإرتفاع في الأسعار العالمية للمواد الغذائية ، وقصور التمويل للقطاع الزراعي يحول دون إستجابة القطاع الزراعي للتغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية .

تهدف الدراسة إلى التعرف على أسعار المواد الغذائية في العالم ودورها في تشجيع الإستثمار الزراعي في السودان.

[٢] مفيدة محمد علي يوسف ، أثر الإرتفاع العالمي لأسعار المحاصيل الغذائية على الإستثمار الزراعي في السودان ٢٠٠٩م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

إعتمدت الدراسة منهج وصفي وتم عرض وتوصيف إحصائي للبيانات .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الأسعار هي أهم الأدوات الفعالة والأساسية بيد الدولة لتامين العلاقات المتنامية بين فروع الاقتصاد الوطني والسوق العالمي .

ومن أهم التوصيات الإستفادة من الإرتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية في زيادة الاستثمار الزراعي في السودان ، والإستفادة من التكنولوجيا الحديثة .

٤- فاطمة عثمان عافية ٢٠٠٩[1] :-

تتمثل مشكلة البحث في أن الصادرات غير البترولية من المكونات الرئيسية للصادرات السودانية في السنوات السابقة لكنها بدأت في التراجع والإنخفاض.

وتمثلت أهم فروض البحث في تأثير سياسات الدولة سلباً علي زيادة نسبة الصادر.

الأهداف تتمثل في دراسة التنوع في الصادرات والمشاكل التي تواجه الصادرات غير البترولية وأسباب إنخفاضها و تأثيرها علي الميزان التجاري . حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي .

ومن أهم النتائج التذبذب المستمر في صادرات القطاع الزراعي وإنخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي عائد الصادرات مما أثر علي تراجع مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي وعدم ثبات سياسات الدولة تجاه الصادرات أثر سلباً علي زيادة نسبة الصادر.

وأهم التوصيات دعم قطاع الصادر والتعريف بسلع التصدير ومزاياها والمحافظة علي ثبات وإستقرار سياسات الصادر لإعطائهما المصداقية اللازمة وتنويع محفظة التصدير وعدم الإعتماد علي تصدير سلعة واحدة .

---

[1] فاطمة عثمان عافية ، أثر الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٩٩٤-٢٠٠٦م ،٢٠٠٩م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

٥- **الفاتح حسين علي عبد الله ٢٠٠٩م** [١] :-

تمثلت مشكلة الدراسة في مدي تأثير التمويل المفتوح بواسطة المؤسسات المالية على الإنتاج الزراعي بالمشروع .

إفترضت الدراسة أن التمويل المفتوح للمزارعين بواسطة المؤسسات يؤثر على الإنتاج بالمشروع ، وأن تكلفة التمويل تؤثر على الإنتاج الزراعي بالمشروع .

هدفت الدراسة إلى محاولة الوصول إلى حلول مثلى لمشكلة التمويل وبيان مدى أهمية الاعتماد على الذات في تمويل المشروع .

إستخدمت الدراسة المنهجية دراسة حالة .

من أهم النتائج لا يوجد تأثير مباشر للتمويل المفتوح بواسطة المؤسسات المالية على الإنتاج الزراعي بالمشروع .

٦- **محمد عثمان على عمر(٢٠٠٨م)**[٢]:-

تمثلت مشكلة الدراسة في إلى أي مدي الإستفادة من الموارد الزراعية التي يتمتع بها السودان للنهوض بالقطاع الزراعي السوداني ؟ وما هي المعوقات التي تواجه وتحول بينه وبين دوره التنموي ؟

وكانت فرضيات البحث هي أن التمويل الموجه للقطاع الزراعي دون القدر الكافي لتنميته ، كما أن عدم الإستقرار السياسي والأمني يحول دون تطور القطاع الزراعي .

وإتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وجمع البيانات من خلال المصادر الثانوية .

---

[١] الفاتح حسين علي عبد الله ، أثر التمويل على الإنتاج الزراعي ، ٢٠٠٩م ، رسالة ماجستيرغير ممنشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

[٢] دراسة محمد عثمان علي عمر ، دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية في السودان ، ٢٠٠٨م ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

وهدف البحث إلى إبراز دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية ، والتعرف على المعوقات التي تواجهه ، والجهود لتنميته .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث قصور التمويل ، سلبية السياسات الإقتصادية عدم الإستقرار السياسي والأمني .

أهم توصيات البحث زيادة حجم التمويل المقدم للقطاع الزراعي ، وتوجيه السياسات الإقتصادية نحو تنمية القطاع الزراعي .

٧- مجاهد وداعة مرسال ماجد ٢٠٠٧م [١] :-

وتتمثل مشكلة البحث في أن السياسات التمويلية من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الثروة الحيوانية ليس لها دور فاعل في الإهتمام بهذا القطاع .

فرضيات البحث وهي عدم توفير التمويل المصرفي المناسب لقطاع الثروة الحيوانية يؤدي إلي ضعف مساهمة هذا القطاع إقتصادياً والمخاطر العديدة التي يمتاز بها قطاع الثروة الحيوانية تقلل من تمويله مصرفياً وعدم وجود سياسات مصرفية واضحة للتمويل صادرات الماشية يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية.

إتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي .

---

[١] مجاهد وداعة مرسال ماجد ، أثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان ، ٢٠٠٧م ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التمويل المقدم لقطاع الثروة الحيوانية أسهم في زيادة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن أهم التوصيات العمل على زيادة رأس مال البنوك المتخصصة في مجال القطاع لتزيد من حجم التمويل الممنوح لقطاع الثروة الحيوانية ، وأن العمل على توفير التمويل الكافي من قبل المصارف المتخصصة يساعد على استخدامهم في المشروعات طويلة الأجل كمشروعات البنية التحتية ومشروعات الإنتاج.

٨- **محمد الحسن عثمان ٢٠٠٠م** [١] :-

وتتمثل مشكلة الدراسة في ما هي المشاكل التي تواجه التمويل بولاية القضارف .

تفترض الدراسة أن التمويل المقدم من قبل البنوك غير كافي ، وأن الإنتاجية بولاية القضارف تتصف بالتدني المستمر.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التمويل وأثره في التنمية الزراعية بولاية القضارف .

إستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والبحث الميداني .

من أهم النتائج أن الإنتاجية بولاية القضارف إتصف بالتدني المستمر مما يحتم وجود ندرة زراعية ، وعدم كفاية التمويل المقدم للنشاط الزراعي من حيث الكفاية والتوقيت والشروط .

من أهم التوصيات ضرورة وضع سياسة ائتمانية تراعي خصوصية القطاع الزراعي لينال النصيب الأوفر، ضرورة الإهتمام ببذر السمسم للإكثار من البذور وتوفيرها بأسعار معقولة .

---

[١] محمد الحسن عثمان ، التمويل وأثره على الإنتاج الزراعي بولاية القضارف ، ٢٠٠٠م ، رسالة ماجيستير غير منشوورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

الفرق ما بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

الدراسات السابقة ركزت علي ضرورة توفر التمويل اللازم للمزارعين وتسهيل طرق الحصول عليه وإستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة مما يؤثر إيجاباً علي القطاع الزراعي ويؤدي إلي زيادة الإنتاج إضافة الي الضرائب التي تفرض علي المزارعين يمكن أن تؤثر سلباً علي الإنتاج.

الدراسة الحالية:

ركزت علي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (١٩٩٠م –٢٠١٥م)

مقارنة بالقطاعات الأخري التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وهي قطاع الخدمات والقطاع الصناعي ، إضافةً إلي المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان .

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم وانواع واهمية وخصائص الزراعة.

المبحث الثاني: الزراعة في السودان.

المبحث الأول

القطاع الزراعي

مفهوم الزراعة:

يمكن أن نعرف الزراعة من خلال مفهومين أحدهما ضيق والآخر أكثر شمولاً ، الزراعة في المفهوم الضيق يقصد بها العناية بالأرض .

أما في المفهوم الواسع :-

نعني بها رعاية الحيوان والأشجار والغابات وتربية الأسماك بالإضافة إلى العناية بالأرض ، ومن خلال هذا المفهوم يمكن تعريف الزراعة بأنها صناعة أومهنة إستغلال الموارد الطبيعية والإنسانية في وحدات إنتاجية ، لإنتاج الزروع النباتية والثروة الحيوانية التي ينعم بها الإنسان بطريقة مباشرة أوغير مباشرة من خلال عمليات المبادرة مع المنتجات غير الزراعية[١] .

الإقتصاد الزراعي:

هو ذلك الفرع من فروع المعرفة الذي يبحث في القواعد والحقائق والأساليب التي يستهدي بها الإنسان في السيطرة على القوة الإقتصادية الكاملة في الزراعة مستهدفة من ذلك صيانة أو تحسين الموارد.

للزراعة أهمية كبيره في معظم الأقطار النامية حيث يوفر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل ، وبالرغم من الهجرة الكبيرة من الريف إلي المدينة ، فمن المتوقع أن تستمر الزيادة المطلقة في سكان المناطق الحضرية بما يفوق الزيادة في سكان المناطق الريفية طيلة العقد القادم علي أقل تقدير ، ومن المشكلات الرئيسية التي تواجه الأقطار النامية ، إنتشار الفقر، وسوء توزيع الدخل والنمو السكاني السريع ، وإرتفاع معدلات البطالة ،لذلك يعتمد تحقيق أهداف التنمية إلى حد

[١] أحمد عبدالرحيم زردق ، الموارد الاقتصادية ، ١٩٩٧م ، كلية التجارة ،بنها، جامعة الزقازيق ، ط٢ ، ص ٢٢٠ .

كبير على مدى نجاح الجهود المبذولة في تنمية القطاع الزراعي ، لضمان إستمرارية وكفاية الإنتاج الزراعي لتزويد القطاع الصناعي بالخدمات الزراعية ، وتوفير الغذاء للزيادة السكانية في المناطق الحضرية ذلك لأن الإستراتيجية الناجحة للتصنيع هي تلك التي تبدأ بتنمية القطاع الزراعي [1] .

أهمية القطاع الزراعي:-

يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني و ما يتفرع عن كل واحد منهما أهمية كبرى في إقتصاديات الكثير من الدول في العالم حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الإقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول ، وذلك من خلال الآتي:

١- توفير الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب ، الخضروات ، الفاكهة ، والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان و مشتقاتها .

٢- توفير فرص العمل و المدخلات لقطاعات الإقتصاد الأخرى:

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة والمدخلات للقطاعات الإقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً أو قطاع الخدمات و ذلك من خلال إنتقال العمالة والمدخلات للقطاعات من القطاع الزراعي .

٣- توفير الموارد المالية والطلب الفعال:

يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية أو الأسمدة الزراعية و الأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي و الحيواني أو ملحقاتها أو أولئك الذين

[1] علي جدوع الشرفات ، مبادئ الإقتصاد ، ٢٠٠٩م ، دار زهران : عمان ، ط١ ، ص٢٨ .

يحققون دخلاً من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق و بيع المنتجات الزراعية مثلاً مما يعني أن القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الإقتصاد .

٤- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام و التي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم و تطوير هذا القطاع و بالتالي دعم القطاع ككل.

٥- إستغلال بعض الموارد:

يستغل القطاع الزراعي بعض المواد الإنتاجية الإقتصادية صعبة الإستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى ، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات بإستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان و تنتج له اللحوم و الألبان بكفاءة كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالإستفادة من مصدر إقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات و يستهلكه الإنسان[١] .

٦- المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية:

للزراعة دور مركزي في عملية التنمية الإقتصادية نظراً لأن معظم الناس في الدول النامية يعملون في الزراعة . فإذا إهتم المخططون فعلا برفاهية الأفراد في المجتمع فإن الطريقة الوحيدة التي يستطيعون بها رفع مستوى الرفاهية للغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد هي عن طريق مساعدتهم في إنتاج الغذاء أو (المحاصيل النقدية) أو عن طريق زيادة أسعار هذه المحاصيل.

[١] المرجع السابق ، ص ٣٥.

أنواع الزراعة:-

تختلف الزراعة من دولة إلى أخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأرض أو وفرتها بالنسبة للأيدي العاملة وتنقسم إلى نوعين :

أولا: من ناحية المساحة:-

تتباين طرق الزراعة من منطقة الى أخرى تبعاً لمدى ندرة الأرض ووفرتها بالنسبة للأيدي العاملة، و يمكن أن نميزها إلى نوعين:

١- الزراعة الكثيفة:-

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول الزراعية المزدحمة حيث تقل الأراضي الصالحة للزراعة وهنا يجب على الدولة أن تعمل على زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية عن طريق زراعتها على مدار العام ومضاعفة المجهود في إستغلالها حتى تأتي بأكبر محصول وتستطيع تزويد السكان بمعظم إحتياجاتهم من المواد الغذائية [١].

ويتميز هذا النوع من الزراعة بالخصائص التالية :-

أ- عدم التوسع في إستعمال الآلات:-

يتعين على الدولة ذات الكثافة السكانية المرتفعة عدم التوسع في إستخدام الآلات لأنها تحل محل الأيدي العاملة الوفيرة والرخيصة ، أما الدول الصناعية المزدحمة بالسكان والتي تعاني من ندرة الأرض كما في إنجلترا وبلجيكا فإنها كثيراً ما تتبع الزراعة الكثيفة للحصول على أكبر محصول ممكن حيث تعتبر الارض كذلك عنصراً نادراً .

[١] مالكوم جبلز وآخرون ، إقتصاديات التنمية ، ١٩٩٥م ، دار المريخ للنشر، الرياض ، ط١، ص ٧٥٥ .

ب- إنتاجية الفرد منخفضة:-

نظراً لكثرة عدد الأفراد الذين يعملون على الأرض ولعدم إستعانتهم بالآلات التي تزيد من المساحة التي يستطيعون زراعتها .

٢- الزراعة الواسعة:-

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتوفر فيها الخصائص التالية:

أ- كثرة الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة .

ب- وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات .

ج- وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين وإستعدادهم لإستخدامها في الزراعة [١].

ثانياً: من حيث الإستقرار:-

١- الزراعة الثابتة :-

يتصف هذا النوع من الزراعة بالإستقرار أو الإستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه يقيم عليها مسكنه طويلاً ويأوي عليها حيواناته .

٢- الزراعة المتنقلة :-

إذا كانت إنتاجية الأرض في تدهور لعدم إتباع الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة من أنواع التربة الرديئة فلابد من الإنتقال الى أرض جديدة وينتشر هذا النوع من الزراعة في أواسط إفريقيا وجنوب شرق آسيا وبعض مناطق أمريكا الوسطى .

ثالثاً: من حيث السياسة الزراعية:-

تختلف السياسات الزراعية من دولة الى أخرى ويمكن أن نميزها بين ثلاثة انواع رئيسية :

---

[١] أحمد عبدالرحيم ، مرجع سابق ، ص ٢٣١.

أ- زراعة الإكتفاء الذاتي :

نعني بزراعة الإكتفاء الذاتي قيام الأقاليم بإنتاج كل أو معظم حاجته من المنتجات الزراعية محلياً ولقد إنتشر هذا النوع من الزراعة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظراً لصعوبة إتصال الأقاليم ببعضها البعض وصعوبة حصول الدولة على ماتحتاج إليه من خارج حدودها وتنتشر هذه الزراعة في الوقت الحالي في المناطق المنعزلة طبيعياً كالمناطق الجبلية وبعض الدول المتخلفة مثل أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا وآسيا .

ب- زراعة التخصص :

ونعني بزراعة التخصص أن يقوم المنتج أو الأقاليم بالتخصص في إنتاج سلعة أو عدد قليل من السلع وتعتبر هذه السلع بمثابة المحصول النقدي وأي إنخفاض ملموس في أثمانها يؤدي الى إنخفاض في الدخول وإلى نقص حصيلة الصادرات ولذلك تعمل الدولة على المحافظة على أثمانها بوسائل مختلفة.

ج- الزراعة المتنوعة :

نعني بهذا النوع من الزراعة أن يتبع المزارع بعض مايحتاج إليه وكذلك بعض المحاصيل الأخرى فهو لايعتمد كلياً على محصول رئيسي واحد .ومفهوم ذلك أن أهمية المحصول النقدي أقل منها في حالة الزراعة المتخصصة وأكثر منها في حالة زراعة الإكتفاء الذاتي ، أي أن الزراعة المتنوعة وسط بين زراعة الإكتفاء وزراعة التخصص [1] .

ويمكن إبراز أهم مزايا التنويع في الانتاج وزراعة الإكتفاء الذاتي في مايلي :

[1] المرجع السابق ، ص ٢٣٤.

١. الإحتفاظ بخصوبة االأرض عن طريق إنتاج نظام الدورات الزراعية يمكن الوضع في حالة التخصص فإن زراعة نفس المحصول على نفس التربة لعدة فترات زراعية متتالية يؤثر على درجة خصوبة التربة ، ويؤدي إلى إنخفاض ملموس في إنتاجها وفي كثير من الحالات يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على منافسة المنتجين الآخرين لها .

٢. يمكن زراعة أكثر من محصول واحد في السنة الزراعية لأن المزارع غير مقيد بزراعة محصول معين قد يحتاج لفترة طويلة (فتحتاج زراعة القطن لوقت طويل وتحتاج زراعة القصب لوقت أطول يبلغ في بعض الجهات ١٢ شهراً) . أما في زراعة التخصص فإنه يصعب في حالات كثيرة زراعة محصول آخر ، وذلك لأن الفترة غير كافية أو مناسبة لزراعة المحاصيل المناسبة [١] .

٣. يمكن الإستفادة من العمال والآلات والحيوانات طول العام .وذلك لأن زراعة غلات متنوعة تحتاج الى نفس أدوات الإنتاج في فترة مختلفة ، ولاشك أن هذا يؤدي إلى زيادة في كفايتها ونقص في تكلفة الإنتاج ، وهذا على عكس الوضع في الزراعة المتخصصة حيث يزداد الطلب على عوامل الإنتاج دفعة واحدة وفي أوقات محددة مما يؤدي إلى إرتفاع أثمانها أو إلى إجهادها أما في الفترات الباقية فإنها تبقى عاطلة غير مستقلة .

٤. يحتجز المزارع جزءاً كبيراً مما يحتاج إليه من سلع وغلات ضماناً بذلك تصريف قدر من إنتاجها ولاشك أن هذا كثيراً مايجنبه بعض التقلبات في أسعار منتجاته .

٥. يقل إحتمال موت أوهلاك بعض المحاصيل (طبقاً لنظريات الإحتمالات) في ظل الزراعة المتنوعة عنه في ظل التخصص .

---

[١] مالكوم جبلز واخرون ، مرجع سابق ، ص٧٥٥ .

٦. يصبح دخل المزارع في ظل الزراعة المتنوعة موزعاً على مدار السنة بدلاً من أن يتحقق مرة واحدة.

٧. يتألف دخل المزارع في ظل الزراعة المتنوعة ، من حصيلة بيع منتجاته وثماره المختلفة ، فإذا إنخفضت أثمان أحد أوبعض المنتجات فليس من الضروري أن تنخفض أثمان بقية المنتجات ، وإنخفاض أسعار القمح نتيجة لكبر المحصول لايؤدي إلى إنخفاض أسعار القطن أو السكر[١] .

خصائص الزراعة :

تتميز الزراعة ببعض الخصائص الإقتصادية والإجتماعية وأهمها :-

١- شدة الحساسية للقوى الطبيعية :-

ترتبط الزراعة إرتباطاً وثيقاً بالقوى الطبيعية ذلك لأنها صناعة بيلوجية وواقع الأمر أن الإنتاج الزراعي يتطلب عنصر الوقت كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج . فالزراعة هي محصلة لقوانين الإنسان والطبيعة ، ويحاول الإنسان جاهداً لنجاح مايقوم به من أعمال زراعية.

٢- إتسام الزراعة بالموسمية :-

يمكن القول بأن الزراعة تتسم بالموسمية بمعنى أنها قد تحتاج أثناء عملية الإنتاجية الى مجهود خاص وإضافي في بعض الأوقات وقد لاتحتاج في بعض الأوقات الأخرى . ويترتب على خاصية الموسمية في الزراعة آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية . فظهور المحصول من وقت ظهوره حتى ينقضي موسمه ويظهر محصول جديد في الموسم التالي وهذا يتطلب إنفاقا إستثمارياً في شكل منشآت تخزينية تتناسب مع كل محصول.

٣- أهمية الأرض في الإنتاج الزراعي :-

---

[١] المرجع سابق ، ص ٧٥٦ .

مما لاشك فيه أن الأرض هي أهم عنصر من عناصر الإنتاج التي تتمثل في الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم ، التكنولوجيا . وهذه العناصر تختلف في أهميتها النسبية مابين منتج وآخر . ونظراً للأهمية النسبية للأراضي في الإنتاج الزراعي عن غيره من بقية الإنتاج ، فإن هذا يلقي عبئاً على الإنتاج الزراعي يتمثل في محدودية الإنتاج الزراعي نتيجة لأن معدل الزيادة في الأراضي المزروعة لايتناسب مع الزيادة المضطردة في السكان .

٤- طول الفارق الإقتصادي في الزراعة :

العملية الإنتاجية تتطلب عنصر الزمن ، في خلال الفترة التي تنقضي من بين بداية العملية الإنتاجية وبيع المنتج النهائي فإنه لابد من وسيلة لتمويل العملية الإنتاجية . ذلك فإن المنتجين عليهم بأن ينفقوا قدراً من الأموال لشراء المواد الخام والمعدات اللازمة للعملية الإنتاجية ولايمكنهم إسترجاع هذه الأموال وكذلك الأرباح إلا بعد أن يتم بيع المنتج النهائي وهذه الفترة التي تنقضي مابين الإنفاق والإستلام إنما هي ظاهرة هامة في الحياة الإقتصادية وتعرف بإسم الفارق الإقتصادي .

٥- الزراعة تعتمد على رأس المال الثابت بنسبة كبيرة :

يحتاج المشروع الزراعي والتجاري إلى قدراً من رأس المال الثابت وقدراً آخر من رأس المال العامل، ورأس المال الثابت يتمثل في قيمة الأراضي والمباني والآلات والمعدات ، أما رأس المال العامل فهو ذلك القدر من رأس المال الواجب توافره في شكل ثابت وليس في أصل ثابت حتى يمكن مقابلته بالإلتزامات المالية الواجب القيام بها خلال فترة الفارق الاقتصادي[١].

ويمثل رأس المال الثابت عبئاً مالياً على المشروع لأنه يرتبط بالتكاليف الثابتة التي يتحملها المشروع سواء أنتج او لم ينتج فهذه الاموال الثابتة تكبد المشروع نفقات ، وكلما زادت هذه النفقات الثابتة زاد

(١) أحمد عبدالرحيم زردق ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢.

نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة وهذا يمثل عبئاً على المشروع من حيث ربحيته وبقائه امام منافسيه.

وتمثل التكاليف الثابتة او الأصول الثابتة حوالي ٧٠% من التكاليف أو الأموال المستعملة في المشروع الزراعي تتمثل في الأرض والمباني ، ومنشآت ثابتة تتطلب إنفاقاً سواء تم الإنتاج الزراعي من عدمه ، فالفائدة على رأس المال الثابت مضافاً إليها تكاليف الصيانة ، والضرائب العقارية يجب تحملها مضافاً الزراعة بغض النظر عن حجم الإنتاج ونوعيته .

٦- إندماج العمل الزراعي مع المعيشة الريفية :-

يمثل منزل المزارع وحقله وحدة إنتاجية في الأعمال التي تجرى في الحقول عندما يتم تجهيزها في المنزل ، فإن المرابطة بين كل منها شديدة الترابط بين الحقل والمنزل.

كما أن المزارعين قد يضحون بجزء من راحتهم المعيشية في سبيل توفير أسباب الإنتاج في المزرعة، كما هو الحال في مصر عندما يضحي الفلاح بابنائه ويستخدمهم في جني المحصول ، أو مقاومة الآفات بدلاً من توجيههم للمدارس . ويلاحظ أن المزارعين أقل الناس إدخاراً[١] .

٧- الزراعة تساعد على الإستقرار:

الزراعة تهيئ للمزارع إمعاناً بتزويده بمكان يعيش فيه بإستقرار وتوفير الحاجات الأساسية المتمثلة في السكن والمأكل والملبس .

فالمزارع يضع البذور في الأرض ويتركها لخالقها وينتظر من الله ويساعد على إنماء النبات وليس للإنسان اي تدخل في العملية ، وهذا عكس الصانع الذي يتحكم في العملية الإنتاجية وهو يعرف سر عدم جودة الإنتاج إما لعيوب في الخدمات والآلات أو ضعف في مهارة العامل كلها عوامل يمكن

[١] المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

التحكم فيها بخلاف الزراعة فظهور الآفات أو الجفاف نتيجة لعدم هطول الأمطار وكلها في نظر الفلاح لادخل له فيها وتتسم حياته بالإتكالية وعدم التفكير في الظواهر .

٨- صعوبة التحكم في كمية الإنتاج الزراعي:

يخضع الإنتاج الزراعي في الغالب في مجالي الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني إلى ظروف طبيعية لا تخضع لسيطرة المنتج فقد يكون الإنتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس التي لا يستطيع المنتج التحكم بها مثل تذبذب كمية الأمطار الساقطة أو تعرض المحصول لوباء أو آفة زراعية أو موجة برد أو صقيع أو غير ذلك من العوامل .

٩- ضعف وصعوبة التمويل الزراعي:

يمتاز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطرة أثناء ممارسة أي نشاط فيه كما أن هذا القطاع يمتاز بوجود درجة من عدم المعرفة أو اللايقين من نتائج أي نشاط إنتاجي يتم من خلاله وذلك بسبب إرتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة والتي يقف المنتج عاجزاً عن مواجهتها أو تقليل أثرها السلبي .

١٠- إمكانية التخصص الإنتاجي الزراعي:

تتخصص منطقة ما في إنتاج نوع معين من السلع الزراعية إذا ما توفرت ظروف مناخية تؤهل هذه المنطقة إلى إنتاج هذا النوع من السلع بحيث تتوافر الظروف المناخية المناسبة لمثل هذا الإنتاج دون غيره وتساهم ملائمة التربة لهذا الإنتاج التخصصي ، أي أنها تخصصت في نوع معين من الإنتاج وهذا التخصص يتحدد بوفرة إمكانيات الإنتاج في موقع الإنتاج ومدى قرب أو بعد هذا الموقع عن مركز التسويق [١] .

[١] على جدوع الشرفات ، مرجع سابق ، ص٤٧ .

المبحث الثاني

الزراعـة في السودان

السودان يعتبر من أكبر الدول مساحة في إفريقيا حيث يغطي مساحات شاسعة من الأراضي المسطحة والخصبة والتي يقع جزء منها في مناطق السافنا غزيرة الأمطار كما يتخلله نهر النيل براوفده المتعددة ، ومياهه العذبه ، ومساقط مياه متعددة والتي تساعد في توليد الكهرباء لتغطي حاجة السودان الآنية والأجيال القادمة .

يوجد أكبر كتلة مياه جوفية على مستوى العالم في السودان ، كما توجد به كمية كبيرة من المعادن مثل الذهب والفضة والحديد والفضة والكروم والنحاس .

في السودان مساحات واسعة للرعي ، ويمتلك ثروة حيوانية كبيرة جعلته ثاني أكبر دولة في إفريقيا في مجال تربية الثروة الحيوانية . ولكن السودان لم يستفيد من كل هذه الإمكانيات الطبيعية والبشرية طيلة الحقب الماضية فظل في قائمة أفقر دول العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة[1] .

تقسيمات السودان المناخية :-

موقع السودان المداري جعله أن يكون من الأقطار الزراعية ذلك نسبة إلى تباين كمية الأمطار ومواقيتها وتوزيعها من الشمال إلى الجنوب،يمكن تقسيمها إلى ست مناطق:

١- المناطق الصحراوية:-

تقدر مساحتها ب ٢٩% من المساحة الكلية وتتكون من تلال وصخور رملية ما عدا الأراضي المحايدة للنيل ويندر فيها هطول الأمطار ويستخدم الري الحيضي من جانب النيل نسبة لإنخفاض درجات الحرارة في موسم الشتاء ، وتنمو في زراعة (القمح ، النخيل ، البقوليات ، الفواكه ، الخضر) في الأراضي الرسوبية النيلية الخصبة والوديان وتستخدم فيها مراعي الإبل والماعز .

---

[1] عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ، ٢٠٠١م ، شركة مطابع السودان للعملة ، ط٢، ص٣٣.

٢- المناطق الشبه صحراوية:-

تغطي المنطقة مساحة بحوالي ٢٠% من المساحة الكلية للقطر ويمتد فيها الحجر الرملي النوبي ، وتتميز بتقلبات كمية الأمطار مما يعرضها للجفاف والتصحر كما تصلح في جانب الثروة الحيوانية .

3- مناطق السافنا خفيفة الأمطار بالأراضي الرملية:-

تبلغ مساحتها حوالي 13% من جملة المساحة الكلية وبها تربة القوز الرملية وتصلح للنباتات الحولية والمعمرة وتوجد فيها الزراعة التقليدية للذرة الرفيعة والدخن والفول السوداني .

4- منطقة السافنا متوسطة الأمطار بالأراضي الطينية:-

وتشمل السهول الطينية الوسطي وتغطي 14% من المساحة الكلية وتشمل اراضي الزراعة المطرية الألية الحالية والمستغبلية وغابات الصمغ العربي .

5- منطقة السافنا مرتفعة الأمطار:-

تبلغ مساحتها حوالي 13.8% من المساحة الكلية وتصلح لإستثمار في الغابات وذات مساحة رعوية كبيرة وتصلح للتوسع الزراعي [١] .

6- المناطق البيئية المتميزة:-

وتشمل مناطق جبل مرة وتتميز بشتاء بارد ورطب وتصلح لزراعة المحاصيل الزراعية التي لا تصلح زراعتها في مناطق السودان الآخري مثل الفراوله والتفاح كما يمارس فيها الرعي والزراعة الألية في مساحات صغيرة منها ، وكذلك زراعة الغابات والمياه وبعض الجبال في النيل الأزرق وجبال النوبة وهي تلال وأراضي خصبة ، وسهول طينية وتصلح لزراعة البن والشاي وحظائر الحيوانات البرية .

[١] محمد قيلي عبدالرازق ، السودان سلة غذاء العالم العربي ، ٢٠٠٦م ، دمشق للنشر والطباعة ، سوريا ، ط١، ص ٣٤٤ .

القطاع الزراعي :-

اولاً: الشق النباتي :-

يعتبر القطاع الزراعي هو الرائد في الإقتصاد السوداني مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤٥% إلى٤٧% ويوفر سبل كسب العيش لحوالي ٨٠% من السكان ويساهم بحوالي ٩٠% من العائدات البترولية ويمد القطاع الصناعي بحوالي ٦٠% من إحتياجاته من المواد الخام وتقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي ٢٠٠ مليون فدان والمستغلة منها لايتعدى ٢٠% ومعظمها في القطاع المطري الالي والتقليدي ، وحوالي ٣٦ مليون فدان والقطاع المروي تقدر بحوالي ٤ مليون فدان كما يتمتع السودان من مياه النيل حسب إتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م تقدر بحوالي ٢٠.٥**%** متر مكعب إضافة الى مياه الأمطار والأنهار والوديان الموسمية والمياه الجوفية[١].

الغابات :-

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطي أكثر من ١٢٠ مليون فدان وتلعب دوراً في حماية الأراضي الزراعية الهامشية خاصة في دارفور وكردفان والقضارف والنيل الازرق وتعتبر الغابات المؤى الرئيسي للحياة البرية ولديها أشجار ذات قيمة إقتصادية عالية كالأبنوس والمهوقني والأشجار التي تساهم في إنتاج الفحم النباتي وحطب الحريق وتساهم الغابات بحوالي ٣% من إجمالي الناتج المحلي وتوفر عمالة بحوالي ١٤% من جملة السكان[٢] .

---

[١] عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، مرجع سابق ، ص١٥٠ .
[٢] عثمان إبراهيم السيد ، الإقتصاد الزراعي ، ١٩٩٨م ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر ، أمدرمان، ط٢ ، ص٢٢٠ .

ثانيا: الثروة الحيوانية :-

تمثل الثروة الحيوانية عنصراً هاماً في الدول النامية بالإضافة الى إنها تمثل عنصراً أساسياً لغذاء الإنسان وأن إتباع الأساليب العلمية في تربية الماشية والدواجن والأسماك بالطرق العلمية المكثفة تؤدي إلى توفير إحتياجات الدول النامية من البروتين ويمكنها من تصدير اللحوم وتوفر لها النقد الاجنبي عن طريق عدم إستيراد اللحوم من الخارج إضافة إلى تصديرها لتساعد على تنفيذ برامج التنمية وهنا يجب أن يأخذ في الإعتبار النقاط التالية في مشروعات الإستثمار في الثروة الحيوانية :-

١- تربية الأصناف التي تتميز بإنتاج اللحم .

٢- العمل على توفير العليقة بصورة مستمرة .

٣- الإستفادة الكاملة من الثروة السمكية المتاحة في المجاري المائية والمستنقعات .

٤- توفير الرعاية الطبية الكثيفة للمحافظة على الثروة الحيوانية والإستعانة بالمنظمات التعاونية وإتحادات المزارعين في تسمين المواشي والدواجن والأسماك إضافة إلى تشجيع الفلاحين .

ويمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالي ١٢٨مليون رأس من الأبقار والإبل والماعز والضأن وأكثر من ٣٧ مليون من الدواجن ، وثروة السمكية تقدر مخزونها في المياه العذبة والمالحة أكثر من ١١٠ ألف في السنة ، وثروة حيوانية برية متنوعة الأجناس والأنواع .

وتنتشر الثروة الحيوانية على مراعي تقدر مساحتها حوالي ١١٨مليون هكتار من المناطق الصحراوية في الشمال إلى مناطق غزيرة الأمطار في الجنوب وتقدر حمولتها الرعوية بأكثر من ١٠ مليون وحدة حيوانية[١] .

أما توزيع الثروة الحيوانية على مستوى ولايات السودان المختلفة يكون على النحو التالي ، حيث توجد ٣١%من الأبقار في الولايات الغربية ٢٧% في ولايات الوسط و ٢٩% في المناطق الجنوبية وتوجد

[١] أحمد عثمان أحمد ، العولمة الإقتصادية وأثرها على الصادرات السودانية الزيتية ،٢٠٠٣م ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص٦٥ .

٤٠%من الضأن في الولايات الغربية و٢٠%في ولايات الوسط و٢٣% في المناطق الجنوبية وأكثر من ٨٠% من الإبل في الولايات الغربية والشرقية.

السلالات الحيوانية في السودان :-

١- الأبقار:-

يوجد في السودان أكثر من ثلاثة أنواع من سلالات الأبقار، وهي أبقار الكنانة والبطانة وهي توجد في الولايات الوسطية وتتميز بإنتاج الألبان وهي من أميز السلالات ، حيث يبلغ إنتجاها من الألبان حوالي ١٦٥٠كجم من الحليب في موسم قدر ٢٥٠يوماً .

أما أبقار البقارة توجد في الولايات الغربية وتنقسم الأبقار في غرب السودان إلى ثلاثة أنواع مثل (القدالي ، الدنج ، الكوري) وهي تتميز بإنتاج اللحوم مع تحمل السفر .

٢- الضأن :-

يصنف الضأن السوداني إلى (صحراوي ، نيلي ، هجين) ويعتبر الضأن الصحراوي هو الأكثر أهمية حيث يشكل أكثر من ٨٠% من التعداد للضأن في السودان ، ويأتي في طليعة الضأن الصحراوي(الكباشي ، الحمري ، الوتشي ، البطانة) وذلك نسبة لإستجابته للتسمين [١] .

٣- الماعز :-

يعد السودان الموطن الأصلي للماعز النوبي والذي يشكل ٥٠% من التعداد الكلي للماعز في السودان ويتميز بالأداء العالي للحليب وأصبحت تصدر الذكور منها وهو مرغوب في دول الخليج.

[١] أحمد عثمان أحمد ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .

٤- الأسماك :-

يزخر السودان بقاعدة عريضة من المياه السطحية والمياه الجوفية والعذبة والمالحة ويمثل السودان مركزاً أساسياً لإنتاج الأسماك والأحياء المائية الأخرى في المصائد الطبيعية عن طريق الإستزراع وتشمل هذه المصادر (نهر النيل ، البحيرات الاصطناعية ، المستنقعات المائية ، السدود، السهول الفياضنية المستديمة ، الحفائر ، الوديان ، الخيران ، المياه الإقليمية ، البحر الأحمر).

وتتميز المياه الداخلية والبحرية بتنوع أحيائي واسع من الموارد الحيوانية والنباتية والمائية ذات الأهمية الإقتصادية،والميزات التفضيلية للإستهلاك المحلي والتصدير .

٥- الحياة البرية :-

يتميز السودان ببيئات متعددة تشمل المناطق الصحراوية والسافنا والغابات والمناطق الجبلية، مما أنتج تبايناً فريداً من أنواع الحيوانات البرية وهي تشمل ٢٦٠ نوع الثديات ، و ٩٣٨ نوعاً من الطيور ، وحوالي ٩٥ نوع من الثعابين ومن أهم حيوانات الحياة البرية الكبيرة في السودان (الفيل ، وحيدة القرن ، الزراف ، الجاموس ، الحلوف ، الغزال ، القرد) وغيرهم كما توجد أنواع من الطيور مثل (النعام ، أبوسعن ، السندريا ، صقر الجديان) وعدد كبير من الطيور الجارحة.

وهذا يتطلب ضرورة توفير الحماية والمناخ الملائم لتكاثرها وتحديد مناطق للحظائر القومية ومناطق محجوزة للصيد وفقاً للضوابط والموجهات التي تصدر عن إدارة الحيوانات البرية بوزارة الداخلية[١] .

مشاكل القطاع الزراعي في السودان :-

على الرغم من الإمكانيات والموارد الطبيعية الهائلة لدى السودان من الموارد البشرية والمادية والفرص المتوفرة التي تساعد على جذب الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان ، بجانب

[١] محمد فيلي عبدالرازق ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣.

محدودية الإنتاج وإرتفاع التكلفة ، ولهذه الأسباب تقلصت الصادرات الزراعية وتوقفت معظم المصانع التي تعتمد على الخام من الإنتاج الزراعي مما أدى إلى إرتفاع الواردات من كل سلع الغذاء .

يمكن تقسيم مشاكل القطاع الزراعي في السودان الي :-

أولاً: المشاكل الطبيعية :

١- الجفاف :-

يعتبر الجفاف من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان بشقيه النباتي والحيواني ، الأمر الذي يؤدي الى نقص الإنتاج الزراعي مما يؤدي الى إمتناع المستثمرين عن الإستثمار في القطاع الزراعي . ويحدث الجفاف نتيجة لشح الأمطار في القطاع المطري أو تذبذب كمية هطول الأمطار .

٢- الآفات الزراعية :-

يتأثر القطاع الزراعي بالآفات والأمراض النباتية وتأتي في مقدمة هذه الآفات (الجراد الصحراوي ، الساري الليل ، العنتيد ، الزبابة البيضاء ، دودة اللوز ، الطيور) . وعلى الرغم من مكافحة هذه الآفات باستخدام المبيدات عن طريق الرش عبر الطائرات أو الرش اليدوي إلا أن بعض الآفات إكتسبت مقاومة من هذه المبيدات الزراعية ، بالإضافة الى الحشرات القشرية التي ألمت بمحصول النخيل خاصة في الولاية الشمالية ما أدى إلى إنخفاض إنتاجية النخيل الى النصف تقريباً[١] .

٣- الغرق:- تتأثر الزراعة بعملية الغرق نتيجة للأمطار والسيول والفيضانات مما يؤدي الى تغمير الأراضي الزراعية ويتعرض المحصول للخسارة ونلاحظ أن الفيضانات قد تسببت في تقليل الإنتاجية

[١] مصعب معتصم سعيد ، محاضرات في الإقتصاد السوداني ، ٢٠٠٢م ، دار الخرطوم للنشر ، ورقة علمية ، جامعة النيلين ، ص٢٢ .

، وخاصة في القطاع المروي نتيجة لإرتفاع هطول الأمطار في الهضبة الأثيوبية وفي منطقة البحيرات العظمى بالإضافة إلى أعشاب النيل التي تعمل على عدم إيصال المياه عبر القنوات بالقدر الكافي للأراضي الزراعية ، والفياضانات التي حدثت عام ١٩٨٨م أدى إلى غرق مساحات زراعية واسعة في دارفور مما أدى إلى تقليل الإنتاج في المحاصيل الزراعية .

٥-**الحرائق** :-

تعتبر الحرائق من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان وتقع نتيجة لإهمال المزارعين وعدم إهتمامهم بنظافة المشاريع الزراعية خاصة أشجار النخيل.

٦- **العطش** :-

يواجه القطاع الزراعي في المشاريع المروية مشكلة العطش نتيجة لإنحسار النيل وتعطل الطلمبات لأسباب طبيعية ، وأيضاً في المشاريع المطرية نتيجة لشح الأمطار في بعض السنوات .

ثانياً: المشاكل الإقتصادية :-

يعاني الإقتصاد الزراعي في السودان من مشاكل إقتصادية عديدة تحول دون إحداث تطور عظيم في القطاع الزراعي ، وتحريك موارده بالقدر الكافي الذي يحدث النهضة الإقتصادية المرجوة ، ويشمل ذلك القصور في السياسات الإقتصادية ، سياسات التسويق والتسعير ، شح الموارد المالية ، الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة [١] .

١- سياسات الإقتصاد الكلي :

إن سياسات الإقتصاد الكلي في البلاد ليس لها دور في التأثير على سياسات القطاع الزراعي رغم الأهمية المحورية للقطاع الزراعي في تحريك القطاعات الإقتصادية المختلفة .

---

[١] مصعب معتصم سعيد ، مصدر سابق ص ٢٣ .

أن الإنتاج الزراعي يعتمد إعتماداً شبه كامل على واردات المحروقات الجرارات والآليات والمدخلات الزراعية المختلفة من أسمدة ومبيدات وبعض التقاوي فضلاً عن إستيراد العربات والشاحنات وقطع الغيار المختلفة .

فقد سمح للمصارف برفع هامش المرابحة لتأمين القيمة الحقيقية لأموال المودعين فإرتفاع الهامش لدى بعض المصارف وأصبح التمويل عائقاً آخر مما أدى إلى إرتفاع تكلفة القروض التى يتجاوزها التطور الزراعي في المدى القريب في ضوء هذه التداعيات إضطرت الحكومة للتدخل من وقت إلى آخر لإيجاد التوازن المطلوب مما أوجد عدم إستقرار في السياسات الإقتصادية وأثر ذلك في إستقرار سعر الصرف.

٢- قصور الموارد المالية :-

كان السودان حتى منتصف الثمانينات يتلقى دعماً من الأسرة الدولية في شكل قروض وتسهيلات ، منح ، وعون غذائي ومع إعلان الشريعة ١٩٨٤م والثبات عليها وبعد ذلك تقلص العون مما أعاق برامج التنمية وحركة الإقتصاد الوطني ، وبدلاً من توجيه حصيلة الصادرات لتوفير إحتياجات القطاعات الإقتصادية كالزراعة والصناعة فقد إضطرت البلاد لتوجيه قدر مقدر من تلك الحصيلة لسلع إستراتيجية كانت تستورد عن طريق التسهيلات كالأسلحة والمحروقات وغيرهما[١].

٣- الدين الخارجي:-

مع الطفرة التي حدثت في أسعار المحروقات بعد حرب أكتوبرعام ١٩٧٣م توفرت للمصارف والمؤسسات المالية موارد نقدية ضخمة تم تدويرها بسهولة عبر الدول النامية ولكن مع ذلك لم يكن حجم التمويل كافياً لتلبية جميع إحتياجات التنمية الإقتصادية . وما تم الحصول عليه بشكل أساسي

[١] سليمان سيد أحمد ، الزراعة وتحديات العولمة ، ٢٠٠٠م ، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي ، وزارة الزراعة والغابات ، الخرطوم ، ط١، ص ٧٩ .

تم توجيهه للقطاع الصناعي والبنيات الأساسية كالطرق العابرة والمطارات دون أن يحصل القطاع الزراعي على القدر الكافي لإحداث النهضة الزراعية.

٤- ضعف قنوات التسويق :-

أنشأت البلاد عبر الزمن عدداً من المؤسسات المتخصصة في تصدير السلع الأساسية كشركة السودان للأقطان ، شركة الصمغ العربي ، شركة الحبوب الزيتية واخيراً شركة تنمية المحاصيل البستانية. وكانت هناك شركة لتسويق الماشية واللحوم ولكنها حلت في نطاق برنامج التخصيص ، جميع هذه الشركات بإستثناء شركة الأقطان لم تدعم بالبنيات التحتية والخدمات الضرورية الخاصة بالتخزين الحديث كالصواني ، المخازن الحديثة ، المخازن المبردة بالنسبة للسلع البستانية والمسالخ الكافية و المتطورة بالنسبة للحوم فضلاً عن ضعف التعبئة والتغليف وغياب خدمات الترويج [١] .

٥- محدودية السوق المحلي :-

تقوم إستراتيجية الإنتاج الزراعي في البلاد ، بإستثناء القطن و الصمغ العربي على تلبية إحتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض ، لقد ساعدت هذه الإستراتيجة على تحقيق الإكتفاء الذاتي وتوفير قدر من العملات الصعبة للمساهمة في تسيير النشاط الإقتصادي ، وينبغي أن تستبدل هذه الإستراتيجية بأخرى تستهدف الإنتاج للوطن العربي والعالم الإسلامي والقارة الإفريقية .

٦- سياسة تسعير الحاصلات الزراعية :-

يختلف الإنتاج الزراعي عن الإنتاج الصناعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي وهذا يتطلب سياسة تسويق و تسعير تتجاوز سلبيات قانون العرض والطلب ، ولهذا تعمل كل دولة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الإتحاد على تطبيق سياسة تسويق و تسعير تؤمن للمزارعين العائد المجزي

---

[١] المرجع السابق ، ص٨٠ .

من خلال أسعار التركيز أو الأسعار الدنيا ، ثم تسمح للمزارع حرية البيع وأن يحصل على أسعار أعلى .

إضافةً إلى المشاكل التكنولوجية المتمثلة في عدم إستخدام الآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة ، وإستخدام الأسمدة والبذور المحسنة.

ثالثاً : المشاكل السياسية :-

١- عدم الإستقرار السياسي للدولة فمنذ الإستقلال إلى يومنا هذا مرت على السودان العديد من الحكومات سواء كانت عبر المؤسسات المدنية أو من خلال المؤسسات العسكرية وتصاحب تغيير في السياسات والاهداف . فكل حكومة قادمة تنسخ ماقامت به الحكومة السابقة . فضاعت المشاريع الزراعية وغابت الثقة لدى المستثمرين من ما ادى الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج اصبح امراً محتوماً .

٢- الأمن:- إن الحروب الأهلية في السودان وعدم الإستقرار السياسي من أكبر المخاطر التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان مما أدى إلى تنفير المستثمرين من هذا القطاع.

٣- عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم القطاع الزراعي وتؤدي الى هيكلة ورفع الانتاج بصورة مستدامة وعدم ازالة المعوقات الاساسية التي ادت الى تراجع الانتاج مثل غياب المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على توفير المحاصيل البديلة لتتناسب مع الظروف الطبيعية في مناطق المشاريع الزراعية وعدم التأكد من إلتزام المزارعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية[١].

٤- عدم مراعاة سياسة التمويل الاصغر لخصوصية صغار المزارعين والمنتجين حيث يتم مطالبتهم بضمانات لاتتوفر لديهم مما يؤدي إلى حرمانهم من إستخدام التمويل المتاح لدى المصارف.

---

[١] قاسم الفكي على ، أثر سياسة التحرير الإقتصادي في السودان على القطاعات الإنتاجية ، ١٩٩٣م ، إصدار مركز التنوير المعرفي ، العدد العاشر ، ٢٠١١ ، ص٩٣.

٥- ضعف البنية التحتية في مناطق الإستثمار الزراعي وهي مناطق بعيدة عن العمران والطرق المعبدة وخطوط الكهرباء والخدمات . الأمر الذي يزيد من التكلفة ويخل بإقتصاديات المشروع وقدراته التنافسية مع الفرص البديلة في القطاعات الإقتصادية الأخرى محلياً أو في بلدان آخرى لنفس النشاط ونجد في مصر وتونس تقوم الحكومة بتشييد البنيات التحتية ويسلم المستثمر ارضه جاهزة وفقاً لعدة خيارات.

و- كثيرة من الاجهزة في الولآيات تفرض رسوم على أموال المستثمر نظير تخصيص الاراضي وزيادة الرسوم المقررة على إجراءات التسجيل وإرتفاع أسعار المحروقات أثر سلبياً على المشروعات الزراعية الإستثمارية التي تستخدم الجازلين.

ز- الحروب الاهلية التى حدثت في االسودان عطلت كثير من المشاريع في القطاع الزراعي في العديد من الولايات في السودان[١].

رابعاً : المشاكل الإجتماعية :-

١. تفشي الأمية في المناطق ذات الأراضي الزراعية وعدم إلمام المزارعين بالتقنية الزراعية والبذور المحسنة مما أدى إلى حدوث تأثير في عائداتها وضعف إنتاجها وبالتالي يؤدي إلى إستهلاك التربة .
٢. إخفاق عدد كبير من المزارعين في سداد مبالغ التمويل مما أدى إلى التعثر والضغط تجاه إتحاد المزارعين للإستجابة على مطالبهم.
٣. يعاني القطاع الزراعي في السودان من إنخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية ويرجع ذلك للأسباب غير العلمية المتبعة وغياب التنمية المتوازنة.
٤. عدم ملائمة الرسوم الإدارية للتكلفة الحقيقة للإدارة وتراكم الديون على المزارعين وعلى الجهات الأخرى مثل هيئة الري.

[١] عزالدين أحمد يس ، دور الإستثمار الأجنبي في رفع كفاءة القطاع الزراعي ،٢٠٠٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، ص ٧٠.

٥. فشل السلطات الولائية في تسليم الأراضي الزراعية خالية من الموانع للمستثمرين ثم إمتناع الولايات من الرد على طلبات الحصول على أراضي إستثمارية زراعية[١].

[٢] مصعب معتصم سعيد ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

الفصل الثالث

الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول: مفهومه ومكوناته ومحدداته وطرق حسابه.

المبحث الثاني: القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الاول

الناتج المحلي الإجمالي

المفاهيم العامة:-

الناتج القومي الإجمالي gross national product:-

هو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال سنة عادة ممن يحملون جنسية ذلك البلد بغض النظر عما كانوا يعملون في الداخل أو الخارج .

سمي قومياً لأنه يمثل متابعة لإنتاج أبناء الوطن أينما كانوا وسمي إجمالياً لأنه يتضمن إندثارات أو إستهلاك رأس المال الثابت ، أن الناتج القومي الإجمالي هو مقياس للإنتاج الكلي حيث يساعد في التعرف على التغيرات الإقتصادية في الأمد القصير أو الطويل .

الناتج المحلي الإجمالي gross domestic product:-

هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال سنة عادة ، والذين يعيشون في ذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواءاً أن كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد إحتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد[1] .

وفي الحقيقة يمكن التحويل من الناتج القومي إلى الناتج المحلي من خلال الإعتماد على المفاهيم المطروحة لكل منهما ويمكن تقديم بعض الصيغ أو المعادلات لتوضيح عملية التحويل من مفهوم إلى آخر.

[1] محمد حسين الوادي ، الإقتصاد التحليلي ، ٢٠٠٨م ، الدار الجامعية بيروت ، ط٢، ص ٢٣٥.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإنتاجي+ صافي عوائد عناصر الإنتاج المحمولة للداخل أو الناتج المحلي الإجمالي + دخول المواطنين المحمولة للداخل – دخول الأجانب العاملين في الداخل والمحمولة إلى الخارج .

الأسعار الثابتة:-

هي مجموعة متسلسلة من الأسعار تستخدم في تقييم نتائج إحدى الشركات أو إقتصاد معين في الفترات المتعاقبة ، ويتم قياس التغيرات في النشاط الفعلي لمشروع أو إقتصاد معين عن طريق تقييم مدخلاته ومخرجاته الفعلية كل عام بنفس المجموعة الثابتة من الأسعار.

وقد ترجع الأسعار المستخدمة بتاريخ محدد أو تكون لمتوسط الأسعار السائدة خلال فترة زمنية معينة، من الصعب إيجاد تلك المجموعة للأسعار الثابتة حيث يخضع نوعية السلع وجودتها للتغير بإستمرار من المستحيل النظر لأسعار العام ١٩٩٠م الخاصة بسلعة معينة والتي لم يتم تسويقها حتى عام ٢٠٠٤م مثلاً ، أو النظر لأسعار عام ٢٠٠٤م الخاصة بسلعة لم تباع منذ عام ١٩٩٥م .

ولذلك فكلما طالت الفترة الزمنية محل المقارنة كلما إتسعت نسبة جملة الإنتاج التي تخضع لتلك الصعوبات ،كلما قلت مصداقية مقارنات الدخل أوالإنتاج التي تتم بالأسعار الثابتة[١] .

الأسعار الجارية:-

هي قياس الأهمية الإقتصادية لإستخدام الأسعار السائدة فعلياً في أي وقت معين ، وعلى سبيل المثال الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤م بأسعار عام ٢٠٠٤م . وقد يعني ذلك أما الأسعار السارية بوقت معين وعلى سبيل المثال أول يوليو ، أو متوسط الأسعار الملاحظة على مدار العام . ولكن تختلف هذه الأسعار إختلافاً جوهرياً في السنوات التي يسودها معدلاً مرتفعا للتضخم .

[١] محمد حسن يوسف ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، ٢٠٠٤م ، مجلة العدد ١٢، ص ٢٠.

ويتم قياس المتغيرات الإقتصادية إما بالاسعار الجارية كما سبق وإما بالأسعار الثابتة ، وتسجل المقارنات بإستخدام الأسعار الجارية المختلفة إسمية وغير حقيقية .

مكونات الناتج المحلي الإجمالي :-

١- حسب طبيعة السلعة:-

أ- مادية : مثل الصناعة والزراعة بموجب عمليات الإنتاج التي تجري لها .

ب- غير مادية : مثل النقل والاعمال المصرفية والمطاعم .

٢-حسب قطاعات النشاط المكونة له :

ا- مادي " سلعي" : مثل الزراعة والتعدين ، الإنشاءات والكهرباء والماء .

ب-غير مادي "خدمي" : مثل النقل والمواصلات ، الاعمال المصرفية والعقارات والخدمات الاخري .

٣- حسب إستخدامات الدخل :

ينفق الدخل القومي علي الإستهلاك (ويتوزع الإستهلاك بين الإستهلاك العام والخاص) والإستثمار (يتوزع الإستثمار بين الإستثمار العام والخاص) .

تزيد حصة الإستثمار في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية نظراً لضآلة وزيادة الميل الإستهلاكي في هذه الدول النامية مما يؤدي إلى إنخفاض الميل الحدي للإدخار ومن ثم إنخفاض الإستثمار[١] .

٤- تبعاً لعوائد عوامل الإنتاج:

ينقسم الناتج تبعاً لعوائد عوامل الإنتاج الممكنة إلى:

أ- الاجور "عوائد عمل "

ب- الريع "عوائد الموارد الطبيعية"

---

[١] اسراء عوض التوم واخرون ، صادرات السودان الزراعية ودورها في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٣م) ، ٢٠١٥م ، رسالة بكلاريوس غير منشورة ، جامعة السودان ، ص ١٤.

ج- الربح " عوائد التنظيم "

العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي :-

هناك عوامل معينة تؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة قد تكون عوامل لايستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبوء بها ، فالناتج المحلي يمكن أن ينخفض في سنة من السنوات في دولة معينة بسبب الزلازل أو الفياضانات كما أن الظروف المناخية قد تأتي بمحصول زراعي وفير بينما الظروف الجوية غير المواتية تؤدي إلى الحصول على محصول ضئيل .

فالظروف الطبيعية عموماً هي إحدى العوامل الخارجة عن سيطرة الإنسان والتي تؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحروب هي أيضاً لايمكن السيطرة عليها وإن كانت من صنع الإنسان فالحروب تدمر الممتلكات والمصانع وتعطل الإستثمارات .

ومن أهم العوامل المحددة للناتج المحلي الإجمالي للدولة هي مقدار موارد الدولة وتأتي في المرتبة الأولى الموارد البشرية كما أن الإنتاج الزراعي يتوقف على مساحة الأراضي الزراعية الموجودة بها ودرجة خصوبة هذه الأراضي وكلما كان الجو مناسباً والمياه متوفرة كلما كان الإنتاج الزراعي وفيراً .

الناتج المحلي الإجمالي يتوقف أيضاً على رأس المال الموجود في الدولة فوفرة محطات الكهرباء والمباني والآلآت ووسائل المواصلات والنقل والقوى العاملة تؤدي إلى زيادة الإنتاج .

ويمكن القول بأن الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على مقدار عوامل الإنتاج المتوفرة في الدولة ونوعية هذه العوامل[١] .

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي :-

هنالك طريقتان لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهما :

(١) سامي خليل ، مبادئ الإقتصاد الكلى ، ١٩٨٣م ، مكتبة النهضة العربية ، برقية ، ط١ ، ص ٣٣٦ .

١- طريقة الإنفاق :-

وفقا لهذا المنهج تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء أن كان ذلك إستهلاكاً خاص من قبل الأفراد أو عام من قبل الحكومات أو إنفاقاً إستثمارياً من قبل القطاع التجاري أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات .

GDP =C+I+G+X−M

٢- طريقة الدخل :-

أن مجموع عوائد عناصر الإنتاج يساوي مجموع النفقات بمعنى أن طريقة النفقات لحساب الناتج المحلي يفترض أن تأتي بنفس إجابة طريقة الدخل لحساب الناتج المحلي .

وتعبر طريقة الدخل عن مجموع عوائد الإنتاج ، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مايلي:-

أ- الأجور:-

وتعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الأجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات .

ب- ريع الأرض:-

وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو إستغلالها[١] .

ج- الفوائد:-

وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي و الإقراض ، وعادة ما يشار إليها بصافي الفوائد .

د- دخول المالكين غير المساهمين في الشركات .

---

[١] المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

هـ- عوائد المساهمين من إستثماراتهم في الشركات .

و- إهلاك رأس المال :-

أن حياة الالآت والمعدات تستمر بفترة من الزمن عدا سنة الشراء ، وهذا مايسمى بالعمر الإفتراضي للآلة ، وبالتالي تقوم المؤسسات بإقتطاع مبلغ الإهلاك من أرباحها لغايات الإحلال والتجديد ، إن هذا المبلغ هو دخل متحقق خلال العام ولابد من إدراجه ضمن تدفقات الدخل ، ومن هنا يدخل إهلاك رأس المال ضمن الدخل للوصول إلى الناتج المحلي .

ز- الضرائب التجارية غير المباشرة :-

وتعد هذه الضرائب ضمن تكاليف الإنتاج ومثال لذلك ضريبة المبيعات ، رسوم الرخص والتصاريح ، ضرائب الملكية التجارية ، وجمعها دخول الحكومة .

ر- أرباح الشركات :-

وتشمل أرباح الشركات قبل خصم الضرائب الدخل التي تدفع للحكومة ، أو الأرباح المتبقية في الشركة لأغراض التوسع أو مايسمى بالأرباح المحتجزة [1] .

محددات حساب الناتج المحلي الإجمالي :-

لعله من المفيد أن نبرز بعض عيوب حسابات الناتج المحلي الإجمالي أو الجوانب التي تهملها مثل هذه الحسابات ، بيد أنه من المفيد الإشارة إلى أن الناتج المحلي ليس معياراً لرفاهية شعب معين ، ومن هنا تنشأ عيوب قياس الناتج المحلي الإجمالي وذلك للأسباب التالية :

١. إن بعض النشاطات الإقتصادية التي لم تتم داخل السوق لايمكن حسابها ضمن الناتج المحلي الإجمالي فعلى سبيل المثال ربات البيوت اللآتي يساهمن في تربية أبنائهن وتنشئتهم للمساهمة في بناء مجتمع عصري .

---

[1] المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

٢. حسابات النناتج المحلي الإجمالي لاتفرق بين أوقات الرخاء و أوقات النكبات والكوارث فمثلاً إذا حدثت كارثة طبيعية بدولة ما فإن تلك الدولة ستقوم بأعمال إعادة البناء والإنفاق وهذا يعني إن ناتجها المحلي سيزداد ، وبالتالي فإن زيادة الناتج المحلي لاتعني بالضرورة رخاء ورفاهية لتلك الأمة وتحسن وإزدياد مستوى إستغلال المورد عن السابق[١] .

٣. إن حسابات الناتج المحلي لاتأخذ بعين الإعتبار البيئة من تلوث وتدهور للأحوال الصحية من جراء فضلات المصانع ، فإن زيادة الناتج المحلي لاتعبر عن زيادة الرفاهية للإقتصاد.

[١] خالد واصف الوزني واحمد حسن الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ٢٠٠٤م ، دار وائل للنشر الاردن ، ط١، ص ١٢٦ .

المبحث الثاني

القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي

١-القطاعات الزراعية :-

يتمتع السودان بثروات زراعية متنوعة وظروف مناخية ملائمة لتنوع القطاع الزراعي ،ويعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أهم القطاعات الإقتصادية حيث يساهم القطاع الزراعي بأعلي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحيث يكون له الدور الرائد في تحقيق الأمن الغذائي المحلي والمساهمة في الأمن العالمي وتقدر الأرض المستغلة من الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة ٢٣% من جملة الأراضي الزراعية والتي تقدر ب ٢٠٠الف فدان .

إهتمت الدولة إهتماماً كبيراً بهذا القطاع وذلك بعد التدهور والإهمال الذي أصابه مؤخراً بسبب دخول البترول في مقدمة الصادرات ولإعادة دوره الرائد في النمو الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي وإستقرار الأسعار وتوفير المخزون الإستراتيجي قامت الدولة بإعداد وتنفيذ برامج إصلاحية عديدة في القطاع مثل : برنامج النهضة الزراعية الذي يهدف لتحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح والمحاصيل النقدية والغذائية الأخري لذلك الدخول في شركات إستراتيجية تتعدي الإكتفاء الذاتي إلي مرحلة الصادر[١] .

كما يتكون القطاع الزراعي من قطاع الزراعة،قطاع الغابات ،وقطاع الثروة الحيوانية.يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإقتصادية على الإطلاق من حيث الموارد الإقتصادية .

---

[١] ارقم عبد السحي ، اثر تغيير سعر الصرف في الناتج المحلي الإجمالي في السودان (٢٠٠٠-٢٠١٠م) ، ٢٠١٢م ، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد العام، ٢٠١٢م ، جامعة السودان ، ص٥٤.

٢- القطاع الصناعي: أن مفهوم الصناعة يعني أنها عملية تحويل الموارد الموجودة في الطبيعة ومضمونها بإستخدام أدوات مناسبة لغاية جعلها قابلة لإشباع حاجة معينة ولا فرق بين إذا كانت الحاجة نهائية أو وسيطة[١].

ويستخدم تعبير الصناعة عادة كمرادف للقطاع الصناعي، والصناعة هي مجموعة المشاريع والمؤسسات الموجودة في الإقتصاد الوطني والتي تعمل على تصنيع المواد الموجودة في الطبيعة إبتداءاً من تصنيع المنتجات الزراعية والأدوات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية من خلال مؤسسات صنع الأدوات والأجهزة الإلكترونية بالإضافة إلى منشآت الخدمة الصناعية وأعمال الصناعة والإصلاح.

ويقصد بالتصنيع العمليات العديدة والمعقدة التي يترتب عليها إدخال الأساليب التقنية الحديثة وتطبيقها في مجالات الإنتاج والتسويق والتوزيع ولإدارة في مختلف نشاطات الإقتصاد الوطني سواء أكان ذلك في الزراعة أو التعدين أو النقل أو الصناعة أو غيرها من النشاطات المختلفة، كما يعني الورشة التي تتم فيها العملية التصنيعية والتي تم بها تحويل المواد الأولية إلى سلع وخدمات نهائية[٢].

وتعد صناعة القطاع البستاني في قطاع الإنتاج بعد الزراعة،ولكن هذا لا يعني إعطاء الأهمية للقطاع الزراعي وتفضيله على القطاع الصناعي وتتبع أهمية القطاع الصناعي من كونه يشكل المصدر والباعث المحرك لبقية القطاعات الإقتصادية الأخري في الإقتصاد الوطني، والإقتصاد الزراعي مرتبط تطوره بالصناعة فهو يأخذ منها وسائل الإنتاج من الجرارات والحاصدات والآلات الزراعية المختلفة وإجراء العمليات التصنيعية عليها.

---

[١] محمد عبدالرحيم ، التنمية الإقتصادية ودور المؤسسات المالية العربية ،١٩٨٧م ، مطبعة اتحاد المصارف ، ط١، ص٩٥.

[٢] عبدالوهاب دولة ومحمد مرغني ، مقومات ومعوقات الصناعة في السودان ،١٩٩٩م، دار الصفاء للطباعة والنشر، ط١، ص١٩.

٣- القطاع الخدمي:-

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي،ويشتمل هذا القطاع على قطاعات النقل ،المواصلات ،الإتصالات ، الطرق، الجسور ،الخزانات ومجالات الإستثمار الأجنبي في هذا المجال كثيرة ومتنوعة مثل الإستثمار في البنية التنموية كالطرق والمطارات والسدود وغيرها بالإضافة إلى المشاركة في تأهيل ورفع كفاءة الإنتاج في محطات توليد الكهرباء والإستفادة من الغاز الطبيعي المكتشف في إنشاء محطات توليد الكهرباء والمشاركة في تمويل المشاريع، كما يشتمل هذا القطاع على أنشطة كثيرة مثل البناء والتشييد المتمثل في إقامة الفنادق والنزل والمخيمات في المناطق السياحية.

بناءاً على ما تقدم فإن قطاع الخدمات يتكون من الإتصالات والقطاع الصحي وقطاع التعليم والأمن،وقطاع النقل والمواصلات الذي يتكون من ثلاث قطاعات فرعية : هي الطرق والجسور والنقل والموصلات، كما يشتمل قطاع النقل على: هيئة السكة حديد السودان،هيئة النقل النهري،وهيئة الموانئ البحرية، والهيئة العامة للطيران المدني وشركة الخطوط البحرية[1]. هذا بالإضافة إلى الخطوط الجوية السودانية، والنقل البري والعسكري ومصلحة الملاحة النهرية وشركة النقل النهري السودانية ومصلحة النقل الميكانيكي،بينما يتكون القطاع الفرعي الثالث وهو الإتصالات من الوحدات التالية: الهيئة العامة للبريد والبرق،والهيئة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية حالياً الشركة السودانية للإتصالات هذا إضافة إلى جهازي الإذاعة والتلفاز.

فيما يتعلق بسياسات الخصصة وحرية السوق نجد أن قطاع الخدمات والطرق والجسور لم يتأثر كثيراً بها حيث ظلت الإدارة الإقتصادية في إطار القطاع العام بينما تقوم بتنفيذ وحدات من القطاع الخاص، أما من حيث الإنتاج فقط حدث تقدم ملحوظ في هذه الوحدة حيث زادت كيلو مترات الطرق

[1] جمهورية السودان ، وزارة المالية ، العرض الإقتصادي ، ٢٠٠٢م ، ص ٦٦.

المعبدة والجسور التي شيدت ،وقطاع النقل هو من أكثر القطاعات تأثراً لتطبيق السياسات أعلاه، فقد شهد تحولاً في ملكية بعض المؤسسات مما أدى إلى فقدان الكثير من الكوادر الفنية والإدارية خاصة في الفترة من (١٩٩٠م-٢٠٠٤م) وبالتالي تأثر الإنتاج بهذا القطاع سلباً كما حدث في المؤسسات التي يديرها القطاع الخاص وأخيراً نجد أن مؤسسة الإتصالات السلكية واللا سلكية قد تم خصخصتها بدرجة كبيرة . وأصبحت شركة سوداتل هي الشركة العاملة في هذا المجال وسجلت نجاحات كبيرة في ربط أطراف البلاد ببعضها وربطها بالعاصمة القومية خاصةً في مجال خدمات الهاتف ، هذا فضلاً عن ربط البلاد ببقية دول العالم بينما نجد أن جهازي الإذاعة والتلفزيون قد تأثرا من جراء تطبيق السياسة اعلاه خاصةً في مجال إعادة الهيكلة ، إلا أن مستوى الإنتاج في كليهما قد شهد تطوراً ملحوظاً نتيجة للتطور العالمي في مجال الإتصالات عبر الأقمار الصناعية او الإصطناعية، والصحة تعتبر من القطاعات الإنتاجية غير المباشرة ، فكلما كان الأفراد في المجتمع أصح كلما كان إنتاجهم عالياً ، بل يعتبر خلو أي قطر من الأمراض المستوطنة أو العارضة بجانب توفر الرعاية الصحية الطبية هي العوامل التي يقاس بها تقدم القطر أوتأخره ، وبالمثل يعتبر قطاع التعليم من القطاعات الإنتاجية غير المباشرة في حالة إزالة الأمية الأبجدية مما يرفع قدرات الأفراد الثقافية كما أنه يعتبر من القطاعات الإنتاجية المباشرة وذلك لإسهام المعاهد الفنية والجامعات في تخريج الكوادر البشرية المتخصصة في كافة مجالات العلوم ، الإستخدام الامثل للتقنيات الحديثة المتجددة بوتيرة شديدة السرعة ولايأتي ذلك إلا من خلال التعليم في المراحل المختلفة ، ويجدر بنا أن نشير ضرورة المعاهد الفنية المتخصصة مثل معاهد شمبات والمعهد الفني. والقطاع االفرعي الأخير من قطاع الخدمات هو قطاع الأمن والذي يسهم في توفير فرص السلام والأمن الغذائي ، فوجود قوات الشرطة، المطافي والأجهزة الأمنية ، الجمارك جنباً إلى جنب مع قوات الشعب المسلحة مضاف إليها

حرس الحدود ، السجون ، الأجهزة الأمنية ، الآخرى فكل القوى تمثل سيادة الدولة الوطنية عن ترابطها وحماية إقتصادها ورعايتها .

ولاشك أن تضافر جهود الإقتصاديين في شراء هذا القطاع بالبحث والتحليل يعد حجر الأساس لدعم وتطوير قدرات إقتصاد السودان ويعتبر قطاع الخدمات أحد أهم مفاصل الإقتصاد كما يمثل مرتكزاً هاماً بوصفه أحد قطاعات البنية التحتية في البلاد بجانب القطاع الزراعي والصناعي وقطاع البترول ، وما يميز قطاع الخدمات إرتباطه الوثيق بحياة المواطنين ومتطلبات تلك الحياة[1].

[1] محمد عثمان الخضر ، محاضرات في إقتصاد السودان ، ٢٠٠٧م ، دار المهاجر للطباعة والنشر ، ط١، صـ٤٩-٥٠.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المبحث الاول: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٠م-٢٠١٥م.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي

المبحث الأول

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان

في الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥م)

يحتل القطاع الزراعي في السودان بإتساعه الذي يشمل المنتجات الزراعية والغابات والثروة الحيوانية والترابط الوثيق القائم بين هذه الجوانب وتفاعلها مع قطاع الإنتاج الرئيسي المحرك للإقتصاد الوطني وذلك لأن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٧م) تراوحت بين ٢٩% في الموسم ١٩٩١م،١٩٩٥م، ٤٧% وفي عام ١٩٩٧م كما حققت القطاعات الزراعية معدلات نمو سنوية خلال برنامج الإنقاذ الإقتصادي والبرامج الثلاثية للإستراتيجية القومية الشاملة بلغت في المتوسط حولي ٢١% وهذا المعدل عالياً اذا ما قورن بمعدلات النمو في البلدان النامية . ويرجع هذا النمو المضطرد الي التوسع في الإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني بسبب وضوح السياسة الزراعية المصاحبة لهذه الحقبة والجهود التي بذلت تحقق وتوفر الظروف المناخية المناسبة في كثير من الاحيان وكذلك سياسات الإصلاح الإيجابية والمتمثلة في تحرير الإقتصاد السوداني[١].

أن القطاع الزراعي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الآتي:

١- مساهمة القطاع الزراعي في الصناعة التحويلية:

تقوم في السودان صناعة تحويلية واسعة بالإعتماد علي القطاع الزراعي تتمثل في مصانع الغلال ومصانع السكر ومعاصر الزيوت ومدابغ الجلود ومصانع النسيج ومصانع المشروبات ومصانع السجائر وتطورت الصناعات الجلدية التي تمثل رقماً هاماً في السجائر ومثلت رقماً هاماً

[١] المصدر : وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، العرض الإقتصادي ١٩٩٨م ، ص ٤.

في الصادرات وتستهدف الخطة الإستراتيجية في زيادة إنتاج السكر مما يؤكد الدور الكبير الذي سيقوم به القطاع الزراعي في التنمية الزراعية.

٢- مساهمة القطاع الزراعي في حصيلة الصادرات :

يعتمد السودان إعتماداً شبه كامل على القطاع الزراعي في توفير حصيلة الصادرات قبل إكتشاف النفط وتصديره ، ويأتي القطن في مقدمة الصادرات ويجري توسيع رقعة القطن في المناطق المروية في تخفيض نحو مليون فدان في مناطق الزراعة المطرية مما يؤكد الأهمية الكبيرة للقطن في الإقتصاد الوطني وتأتي الحبوب الزيتية في المرتبة الثانية والمنتجات الحيوانية في المرتبة الثالثة .

وقد قسمت البلاد أسواقاً لتجارة اللحوم في أقطار الخليج والشرق الأوسط مما يفتح مجالاً واسعاً لصادر اللحوم والمنتجات الحيوانية لتمثل المركز الأول بين صادرات السلع الزراعية.

وبدأ السودان تصدير السكر والمولاص في عام ١٩٩١م ونجد أن السكر سوف يحتل موقعاً متقدماً في قائمة الصادرات .

ويعتبر السودان المنتج الأساسي للصمغ العربي في العالم حيث يحتكر أكثر من ٨٠٥ من إنتاج العالم سابقاً[١] .

٣- مساهمة القطاع الزراعي في توفير العمالة :

يعيش أكثر من ٦٥% من السكان على قطاع الزراعة التقليدي والرعي وجمع الصمغ العربي والتحطيب ويعمل أعداد من السكان في القطاع التقليدي للعمل في القطن في المشاريع المروية وفي قطع قصب السكر في مجمعات السكر كمصادر لدخل إضافي ، ولاشك في أن القطاع الزراعي يساهم بطريقة غير مباشرة في القطاعات الإقتصادية الأخرى فالصناعة التحويلية التي

[١] افريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ١٩٨٨م ، مركز الكتب الاردني ، ط١، ص ١٢٧.

تستقطب نحو ١٥% من السكان تعتمد على تصنيع المحاصيل الزراعية أما أن خدمات النقل والشحن والتسويق كلها مرتبطة بطريق أو بآخر بالقطاع الزراعي مما يعني أن تنمية القطاع تساعد في توظيف القوى العاملة وزيادة الدخل .

٤- مساهمة القطاع الزراعي في الأمن القومي والإستراتيجي :

تنتشر الموارد الزراعية في ربوع البلاد في مناخات متعددة ويشمل ذلك المنطقة المدارية ، والمنطقة شبه الإستوائية ، وساحل البحر الأحمر ، ومرتفعات جبل مرة والأماتونج وجبال النوبة فضلاً عن الساحل الأوسط الذي يشتهر بأراضيه الطينية والرملية .

ويوجد الإنتاج الحيواني غرب وجنوب البلاد لتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية ثم تصديرها ولاشك أن ربط مصالح المناطق المختلفة مع بعضها يخلق سوقاً واحداً ويعمق الصلات ومشاعر الوحدة الوطنية .

٥- مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التكامل العربي :

يتمتع السودان بأكثر من ٤٦% من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي ومن شأن تسخير هذه الموارد لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن ترتبط المصلحة السودانية بالمصلحة العربية ويضع الأساس العادل لتحقيق التكامل الإقتصادي وصولاً للوحدة ، ولقد قطعت البلاد شوطاً في هذا الطريق من خلال إستضافة الهيئة العربية للإستثمار للتنمية الزراعية بالشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية وشركة السودان والإمارات وغيرها من المشاريع فضلاً عن مشاريع التكامل السوداني الليبي والمصري [١].

ولكن مما تحقق حتى الآن ليس بالكثافة التي تحدث الأثر المطلوب في ربط المصالح العربية والآن في ظل العولمة وتحديد التجارة في السلع الزراعية فقد يصب على السودان ليس فقط التوسع

[١] سليمان سيد احمد ، مرجع سابق ص ٢٠ .

في أسواق جديدة لكن أيضاً الاحتفاظ بأسواقه التقليدية لدول أوربا وفي الأقاليم الدولية الأخرى بسبب هذه المنافسة ، إرتفعت الكفاءة التنافسية لدى الأخرين ، ومن شأن ربط السودان بالوطن العربي من خلال الإستثمار المشترك والمصالح أن يؤمن السودان سوقاً لكل منتجاته خاصة أن الفجوة الغذائية العربية تتصاعد طردياً مع زيادة السكان وإرتفاع مستويات المعيشة .

٦- مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الريفية :

تهدف التنمية الريفية بمعناها الواسع في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لسكان الريف بالتركيز على بناء قدرات العنصر البشري لإستقلال الموارد المتاحة بما أن الزراعة تتمحور في الريف فإن التنمية في الزراعة لابد أن تصطحب معها التنمية الريفية خاصة بالمرأة الريفية التي تلعب دوراً أساسياً في الزراعة وعلى وجه الخصوص في القطاع التقليدي .

وبما أن الزراعة نشاط متكامل يشمل صيانة الموارد وتنميتها وتنمية الإنتاج الزراعي والأنشطة المكملة لها من تسويق وإصلاح مؤسسي وخلافه فلابد من أن تكون النظرة إلى التنمية الريفية متكاملة تسعى إلى ترشيد وإستقلال الموارد إستقلالاً امثل مع عدالة توزيع برامج التنمية بما يتناسب مع الإمكانيات البشرية والطبيعية[١] .

[١] افريت هاجن ، مرجع سابق ، ص ١٢٩.

المبحث الثاني

التحليل الوصفي

الجدول رقم (١) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥م)

السنة	المساهمة%	السنة	المساهمة%	السنة	المساهمة%
١٩٩٠م	٣٠.٣	٢٠٠٠م	٤٠.٠	٢٠١٠م	٣١.٣
١٩٩١م	٢٨.٧	٢٠٠١م	٤٥.٧	٢٠١١م	٣١.٥
١٩٩٢م	٣٣٠٩	٢٠٠٢م	٤٦.٠	٢٠١٢م	٣٠.٤
١٩٩٣م	٣٨.١	٢٠٠٣م	٤٥.٦	٢٠١٣م	٣٠.٦
١٩٩٤م	٤٠.٧	٢٠٠٤م	٤٠.٠	٢٠١٤م	٢٨.٢
١٩٩٥م	٤٣.٠	٢٠٠٥م	٣٩.٤	٢٠١٥م	٣١.٤
١٩٩٦م	٤٥.٠	٢٠٠٦م	٣٣.٢	-------	-------
١٩٩٧م	٤٧.٦	٢٠٠٧م	٣٦.١	-------	-------
١٩٩٨م	٤٨.٧	٢٠٠٨م	٣٥.٩	-------	-------
١٩٩٩م	٤٩.٨	٢٠٠٩م	٣٠.٧	-------	-------

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والإقتصاد الوطني .

يؤكد الجدول بأن قطاع الزراعة في الفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠١٥م هو القطاع الأساسي الذي يعتمدعليه إقتصاد السودان . إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي من ٣٠.٣% في العام ١٩٩٠م إلى ٢٨.٧% في العام ١٩٩١م بسبب تقلبات الظروف المناخية ، أما في العام ١٩٩٢م -١٩٩٩م إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي حتى وصلت إلى ٤٩.٨% في العام ١٩٩٩م ويرجع ذلك إلى سياسات الدولة وإهتمامها المتعاظم بالقطاع الزراعي في هذه الفترة والتوسع في الأراضي الزراعية.

وفي عام ٢٠٠٠م إنخفضت إلى ٤٠.٠ بسبب ظهور البترول وإهمال القطاع الزراعي أما الفترة من ٢٠٠١م-٢٠٠٣م شهدت إستقرار، وفي عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م إنخفضت المساهمة إلى

٣٩.٦% بسبب إتفاقية نيفاشا ودخول بترول الجنوب.أما في العام ٢٠٠٦م إنخفضت المساهمة إلى ٣٣.٢% بسبب سوء الظروف المناخية .

وفي عام ٢٠٠٧م إرتفعت إلى ٣٦.١% بسبب التوسع في الأراضي الزراعية ثم إنخفضت مرة آخرى في عام ٢٠٠٨م بسبب الازمة المالية وفي عام ٢٠٠٩م بسبب إنخفاض نسبة مساهمة الزراعية المطرية .

أما في العام ٢٠١١م إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٣١.٣% بنهاية عام ٢٠١٠م إلى ٣١.٥% وذلك نسبة لإنخفاض نمو قطاع النفط بصورة اساسية أما بالنسبة للعام ٢٠١٢م إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام ٢٠١١م من ٣١.٣% الى ٣٠.٦% وذلك نتيجة للظروف المناخية أما في عام ٢٠١٣م يلاحظ ثبات نسبة مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي ٣٠.٦% أي أن هنالك حالة إستقرار، أما في العام ٢٠١٤م إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠.٦% للعام ٢٠١٣م الى ٢٨.٢% في العام ٢٠١٤م وذلك بسبب شح الامطار وكذلك الحال في العام ٢٠١٥م .

بالرغم من مساهمة قطاع الزراعة بهذه النسبة العالية إلا أن إعتماد الإقتصاد السوداني في نمو موارده علي الإنتاج الزراعي جعله عرضة للتذبذبات والتقلبات التي مر بها الإنتاج الزراعي طيلة الفترة بسبب إعتماده علي هطول الامطار وتفشي الآفات الزراعية ، وقد انعكست اثارها علي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ولم يشهد هذا القطاع التطور المطلوب بالرغم من أهميته الإقتصادية.

٢- مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:-

أصبح قطاع الصناعة من القطاعات المهمة التي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي ويشمل قطاع الصناعة في السودان على الصناعات التحويلية والاستخراجية والنفطية متمثلة في الموارد الغذائية وتصنيع المعدات والآليات ومواد البناء وإنتاج المياه والكهرباء والتعدين وإستخراج البترول وغيرها ، وكانت بداية الصناعة في السودان متواضعة ولكن في الفترة اللاحقة أعطت برامج وخطط وسياسات الدولة الإقتصادية إهتمام كبير لقطاعات الصناعة حيث بدأت الدولة في الإستثمار الصناعي في البلاد وذلك بتوسيع حصة القطاع العام بجانب تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً فعالاً في تطوير وترقية هذا القطاع.

جدول رقم (٢) يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من(١٩٩٠-٢٠١٥م) :

السنة	المساهمة %	السنة	المساهمة %
١٩٩٠م	١٥.٤	٢٠٠٣م	٢٤.١
١٩٩١م	١٧.٥	٢٠٠٤م	٢٨.٠
١٩٩٢م	١٧.٠	٢٠٠٥م	٢٨.٤
١٩٩٣م	١٧.٢	٢٠٠٦م	٢٦.٣
١٩٩٤م	١٦.٢	٢٠٠٧م	٢٣.٢
١٩٩٥م	١٤.١	٢٠٠٨م	٢٢.١
١٩٩٦م	١٤.٥	٢٠٠٩م	٢٥.٢
١٩٩٧م	١٥.١	٢٠١٠م	٢١.٤
١٩٩٨م	١٥.٠	٢٠١١	١٩.٩
١٩٩٩م	١٥.٤	٢٠١٢م	٢٠.٤
٢٠٠٠م	١٧.٥	٢٠١٣م	٢١.١
٢٠٠١م	١٧.٠	٢٠١٤م	٢٤.٠
٢٠٠٢م	١٧.٢	٢٠١٥م	١٥.٤

المصدر: بنك السودان المركزي وزارة المالية والإقتصاد الوطني

الجدول يوضح أن الفترة من ١٩٩٠م-٢٠٠٠م لم يشهد القطاع الصناعي تطوراً ملحوظاً وكانت نسبة المساهمة ضئيلة ويرجع ذلك إلى المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي وإنخفاض مساهمة الصناعات التحويلية وبينما إرتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجماالي من ١٥.٤% في عام ١٩٩٠م الى ٢٤.١% في عام ٢٠٠٣م ويرجع هذا الإرتفاع إلى التطور الكبير الذي أحدثته الصناعة الحديثة في البلاد وإنتشارها بسرعة وخاصة صناعة الالآت

والمعدات ومواد البناء بجانب الإستثمارات الضخمة في قطاع النفط وتأصلت إرتفاعها في أعوام ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م بسبب تطور صناعات النفط وإستخراج الكهرباء ومواد البناء التي شهدت توسعاً كبيراً في هذه الفترة .

أما في عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضاً ملحوظاً ويرجع ذلك الى إنخفاض البترول مما ادى الى إنخفاض قطاع التعدين والمحاجر ، كما إرتفعت نسبة مساهمة الصناعة في عام ٢٠٠٩م بسبب مساهمة قطاع التعدين . وإنخفضت في عام ٢٠١٠م بسبب إنخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط .

أما في عام٢٠١١م إنخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢١.٤% في عام ٢٠١٠م الي ١٩.٩% في عام ٢٠١١م والسبب في ذلك إنخفاض مساهمة النفط في القطاع الصناعي بسبب إنخفاض الأسعار وأيضا أدي إنفصال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١م وفقدان عائد النفط الي إنخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

أما في عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب إرتفاع قطاع التعدين والمحاجر خاصة الذهب وبعض المعادن الأخرى.

وفي العام ٢٠١٤ م إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نسبة لمساهمة لإرتفاع مساهمة النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء.

أما في العام ٢٠١٥م إنخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لإنخفاض مساهمة النفط والتعدين والصناعات التحويلية.

٣- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥ م) :-

تعتبر الخدمات من السلع غير المنظورة تحسب قيمتها مع قيمة السلع المنظورة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة فزيادة حجمها من شأنها يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة الإقتصاد إلا ان هنالك صعوبات منها اسباب كلية تواجه حساب قيمته الكلية بطريقة دقيقة مما يؤدي إلي تقدير حجم الناتج المحلي بأقل من قيمته الحقيقة، يضم قطاع الخدمات كل الانشطة غير الزراعية مثل الإتصالات ووسائل النقل والتجارة وخدمات البنوك بالإضافة إلي الخدمات العامة من تعليم وصحة وسكن وبعض الخدمات الإجتماعية التي تمثل احد الأركان الأساسية للإقتصاد وتظهر اهميته في إرتباط وثيق بانشطة القطاعات الإقتصادية الاخري مما يساعد في تقدم وتطور هذه القطاعات وتشير التطورات العالمية الحالية إلى الإتجاه التصاعدي في انشطة القطاع الخدمي تبعاً للتطورات التقنية المتصاعدة والمزدهرة في مجال الإتصالات والمعلومات مما تجلب تلك الانشطة من عائدات مادية منافسة لعائدات قطاع الإنتاج المباشر ،يمثل قطاع الخدمات في الإقتصاد موقعا متقدماً ويظهر ذلك في مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (٣) يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥م):-

السنة	المساهمة%	السنة	المساهمة%
١٩٩٠م	٥٤.٣	٢٠٠٦م	٣٢.٣
١٩٩١م	٥٣.٨	٢٠٠٧م	٣٠.٨
١٩٩٢م	٤٩.١	٢٠٠٨م	٣٢.٧
١٩٩٣م	٤٤.٧	٢٠٠٩م	٤٢.٩
١٩٩٤م	٤٣.٠	٢٠١٠م	٤٢.٨
١٩٩٥م	٤٢.٩	٢٠١١م	٤٧.٨
١٩٩٦م	٤٠.٥	٢٠١٢م	٤٨.٨
١٩٩٧م	٣٧.٣	٢٠١٣م	٤٨.٣
١٩٩٨م	٣٦.٣	٢٠١٤م	٤٧.٨
١٩٩٩م	٣٤.٤	٢٠١٥م	٤٩.٠
٢٠٠٠م	٣٢.٠	———	———
٢٠٠١م	٣١.٦	———	———
٢٠٠٢م	٣٠.٩	———	———
٢٠٠٣م	٣٠.٢	———	———
٢٠٠٤م	٣٠.١	———	———
٢٠٠٥م	٣٢.٣	———	———

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والإقتصاد الوطني

من الجدول يتضح أن مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي أكثر من ٥٠% في عامي ١٩٩٠م و ١٩٩١م وبهذه النسبة يعتبر القطاع الخدمي من اكثر القطاعات الإقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

ثم بدأت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع طوال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠٠٤م بسبب سياسات الدولة حيث وصلت إلى٣٠.١% ، وشهد القطاع في عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م إستقراراً ملحوظ .

وفي العام ٢٠٠٧م إنخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي نتيجةً لإنخفاض مساهمة الخدمات الحكومية والخدمات الاخري .

أما في عام ٢٠٠٨م إرتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى ٣٢.٨% نتيجة للإرتفاع في معدل نمو الخدمات الحكومية الأخري من ٩.٤% الي٢٠.٦% .

وفي عامي ٢٢٠٠٩م و٢٠١٠م إرتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسبب إرتفاع مساهمة قطاع النقل من٧.٦-٧.٧%.

وفي عام ٢٠١١م إرتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نسبة لإرتفاع نمو قطاع التجارة والفنادق والمطاعم من ٦.٧% في ٢٠١٠م إلى٨.٧% في عام ٢٠١١م ، وزادت نسبة مساهمة قطاع التأمين والعقارات والخدمات الاخري من ٥.٥% إلى٥.٩.

وفي عام ٢٠١٢م ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٧.٨% في عام ٢٠١١م إلى ٤٨.٨% في عام ٢٠١٢م نسبة لإرتفاع مساهمة قطاع التامين والعقارات من ٥.٩ إلى١٢.٥%.

وفي العام ٢٠١٣م انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٨.٨%إلى ٤٨.٣% بسبب انخفاض مساهمة التجارة والفنادق والمطاعم من ٨.٩%إلى ٨.٨% والنقل والمواصلات من١٠.٩% إلى١٠.٨ % والتامين والعقارات من١٢.٤% إلى١٢.٣% .

اما في العام ٢٠١٤م انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٨.٣% إلى٤٧.٨% نتيجة لإنخفاض مساهمة بعض القطاعات المكونة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م من٤٧.٨%إلى ٤٩.٠%نتيجة لإرتفاع مساهمة بعض القطاعات المكونة لقطاع الخدمات حيث إرتفعت نسبة مساهمة التجارة والفنادق والمطاعم والنقل والمواصلات والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال.

الفصل الخامس

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. توصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي كان يساهم بنسبة غير مستقرة في الناتج المحلي الإجمالي ،وأن البلاد تعتمد علي الزراعة بشكل كبير نظراً لتوفر الأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية والكثافة الساكنية الموجودة في البلاد.

٢. يعاني القطاع الزراعي من بعض المشاكل الطبيعية المتمثلة في الظروف المناخية والآفات مما يؤثر سلباً علي الإنتاج.

٣. التمويل المقدم من قبل البنوك غير كافي للنهوض بالقطاع الزراعي.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي خصوصاً والإستفادة من الأراضي الزراعية الخصبة والموارد الموجودة في البلاد .

٢. دراسة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي ووضع أنسب الطرق لحلها .

٣. زيادة التمويل المقدم من قبل البنوك وتسهيل إجراءات الحصول عليه.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً:القرآن الكريم.

ثانياً:الكتب:

أ- احمد عبد الرحيم زردق ، المورد الإقتصادية كلية التجارة ، بنها ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٧م، ط١ .

ب- افريد هاجن ، إقتصاديات التنمية ، مركز الكتب الاردني ، ط١، ١٩٩٨م .

ت- سامي خليل ، مبادي الإقتصاد الكلي ،مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٩٨٣م .

ث- سليمان سيد احمد ، الزراعة وتحديات العولمة ، مطبعة اللإدارة العامة للإرشاد والزراعة : الخرطوم ،ط١، ٢٠٠٢م .

ج- خالد واصف الوزني واحمد حسن الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ط١، ٢٠٠٤م .

ح- عبدالوهاب دولة ومحمد مرغني ، مقومات ومعوقات الصناعة في السودان ، دار الصفا للطباعة و النشر،ط١، ١٩٩٩م .

خ- عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ،شركة مطابع السودان للعملة ، ط٢، ٢٠٠١م

د- عثمان إبراهيم السيد ، الإقتصاد الزراعي ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، امدرمان ،ط٢، ١٩٩٨م .

ذ- علي جدوع الشرفات ، مبادئ الإقتصاد دار زهران ، عمان ،ط١، ٢٠٠٩م .

ر- قاسم الفكي ، اثر سياسات التحرير الإقتصادي في السودان علي القطاعت الإنتاجية ، مركز التنوير المعرفي ،ط١ ،١٩٩٣م.

ز- مالكوم جبلز واخرون ، إقتصلديات التنمية ، دارالمريخ للنشر ، الرياض ،ط١، ١٩٩٥م .

س- محمد حسين الوادي ، الاقتصادي التحليلي ، الدار الجامعية بيروت ، ط٢،٢٠٠٦م

ش- محمد عبدالرحيم ، التنمية الاقتصادية ودور المؤسسات العربية ، مطبعة اتحادد المصارف ، ط١، ١٩٨٧م .

ص- محمد عثمان الخضر ،محاضرات في إقصاد السودان ، دار المهاجر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٧م .

ض- محمد قيلي عبد الرازق ، السودان سلة غذاء العالم ، دمشق للنشر والطباعة ،ط١، ٢٠٠٦م.

ثانياً الدراسات والبحوث :

أ- احمد عثمان احمد ، العولمة الإقتصادية وأثرها على الصادرات السودانية الزيتية ، جامعة النيلين ، ٢٠٠٣م .

ب- أرقم عبدالسحي ، أثر تغيير سعر الصرففي الناتج المحلي الاجمالي في السودان (٢٠٠٠-٢٠١٠م) ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد العام ، جامعة السودان ، ٢٠١٢م .

ت- إسراء عوض التوم وآخرون ، صادرات السودان الزراعية ودورها في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣م) ، رسالة بكلاريوس جامعة السودان ، ٢٠١٥م .

ث- الفاتح حسين علي عبدالله ، اثر التمويل على الانتاج الزراعي ، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م .

ج- عبدالله عبدالرحمن محمد محمود ، دور البنوك الاسلامية في تتمويل القطاع الزراعي في السودان ، دراسة حالة بنك الشمال الاسلامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م .

ح- عزالدين أحمد يس ، دور الاستثمار الاجنبي في رفع كفاءة الاقتصاد وكفاءة القطاع الزراعي ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٤م .

خ- فاطمة عثمان عافية ، اثر الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي الاجمالي من (١٩٩٤-٢٠٠٦م) ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م.

د- مجاهد وداعة مرسال ماجد ، اثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٧م .

ذ- محمد الحسن عثمان ، التمويل واثره على الانتاج الزراعي بولاية القضارف ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٠م .

ر- محمد عمان علي عمر ، دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٨م .

ز- مراد جابر الاغا ، اثر الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٥م .

س- مفيدة محمد علي يوسف ، اثر الارتفاع العالمي لاسعار المحاصيل الغذائية على الاستثمار الزراعي في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م.

ثالثاً: المجلات:-

أ- محمد حسن يوسف ، مدير عام بنك الاستثمار القومي ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، مجلة العدد ١٢ .

رابعاً: التقارير:-

أ- بنك السودان التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

ب- وزارة المالية والإقتصاد الوطني، سنوات مختلفة .

خماساً: أوراق العمل:-

أ- معتصم سعيد ، محاضرات في الإقتصاد السوداني ، جامعة النيلين ، ٢٠٠٢م .